وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الاثنين، 20 فبراير 2023

أخبار الطاقة

وزير الطاقة يلتقي عضو مجلس الشيوخ الأميركي السيناتور ميتش مكونيل

الرياض

عقد صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة، في مكتبه بالرياض اليوم، اجتماعاً مع عضو مجلس الشيوخ الأمريكي السيناتور ميتش مكونيل، وأعضاء من مجلس الشيوخ الأميركي الذين يقومون بزيارة المملكة.

وجرى خلال اللقاء استعراض علاقات التعاون والصداقة التاريخية بين البلدين في جميع المجالات وفي مجالات الطاقة على وجه الخصوص، إلى جانب مناقشة تطورات أوضاع سوق الطاقة العالمية، إضافة إلى تناول جهود المملكة في مجال تقنيات الطاقة النظيفة لإدارة انبعاثات المواد الهيدروكربونية ومصادر الطاقة المتجددة والهيدروجين النظيف، ضمن مساعيها لقيادة التحول في مجال الطاقة عبر مبادرات محلية وإقليمية، أهمها مبادرة السعودية الخضراء، ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر.

الرخصة شرط لمزاولة أنشطة الكهرباء

الرياض

أكدت هيئة تنظيم المياه والكهرباء أن مزاولة أي من أنشطة الكهرباء دون الحصول على الرخص النظامية اللازمة من الهيئة يُعد مخالفاً لأحكام نظام الكهرباء الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/44) بتاريخ 16 / 05 / 1442هـ.

وأوضحت الهيئة أن نظام الكهرباء ينص على أن تكون الأنشطة الكهربائية كافة، سواءً الموجودة حالياً أو التي تنشأ مستقبلاً، خاضعة لتنظيم الهيئة، وأن يكون لدى من يزاول أياً منها، رخصة سارية المفعول صادرة من الهيئة، ليتمكن من مزاولة نشاطه بصورة نظامية في المملكة وحددت الهيئة بيانات أنشطة إنتاج الكهرباء التي تتطلب الحصول على رخصة، وهي على النحو التالي:

توليد الطاقة الكهربائية (المحطات الثابتة والمتنقلة).

الإنتاج المزدوج (إنتاج الطاقة الكهربائية المتزامن مع إنتاج المياه المحلاة أو بخار الماء).

وأفادت الهيئة أن عملية الترخيص تهدف إلى تنظيم عملية مزاولة هذه الأنشطة ومراقبة جودة الخدمات وموثوقيتها لما يمثله ذلك من أهمية للمستهلك والبيئة وللاقتصاد الوطني، وأن الطريقة النظامية للحصول على الطاقة الكهربائية هي من خلال مقدم الخدمة المرخص له، وفقاً لضوابط وإجراءات تقديم الخدمة الموضحة في دليل تقديم الخدمة الكهربائية، وضوابط تقديم الخدمة الكهربائية من خلال التوليد المتنقل. ودعت الهيئة كل من يزاول أي من هذه الأنشطة بدون رخصة التقدم إليها لتصحيح وضعه والحصول على الرخص اللازمة، لتجنب العقوبات المترتبة على مثل هذه المخالفات، ويمكن للمهتمين معرفة المزيد من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة.

من جهتها أكّدت وزارة الطاقة أن استخدام المنتجات البترولية أو نقلها إلى مختلف المنشآت بغرض توليد

الطاقـة الكهربائيـة يتطلب الحصول على التراخيص اللازمة، وذلك تجنباً للمسـاءلة القانونية وفقاً لأحكام نظـام التجـارة بالمنتجات البترولية الصادر بالمرسـوم الملكي رقم (م/18) بتاريـخ 28 / 1 / 1439هـ.

وأوضحـت الـوزارة أن الحصـول علـى الطاقـة الكهربائية يكـون من خلال مقـدم الخدمة المرخص لـه، وفقاً لضوابط وإجراءات تقديم الخدمة الصادرة عن هيئة تنظيم المياه والكهرباء، ولا يجوز اسـتخدام المولدات كمصـدر للطاقـة الكهربائية عوضاً عن الربط الكهربائـي دون الحصول على التراخيص اللازمة بذلك وفقاً للاشـتراطات الصادرة من الجهات التنظيمية.

وأشارت الوزارة إلى أن منظومة الطاقة تسعى إلى الحد من الممارسات الخاطئة للمنشآت التي تقوم بتوليد الكهرباء لأنشطتها وأعمالها باستخدام المولدات عن طريق المنتجات البترولية، حيث يعد ذلك هدرًا للموارد الحيوية الناضبة، وفي هذا الشأن، فإن الوزارة تتولى تنفيذ أحكام نظام التجارة بالمنتجات البترولية المذكور آنفاً، وذلك من خلال وضع الإجراءات اللازمة لتنظيم جميع أوجه النشاط التجاري المتعلق بالتجارة بالمنتجات البترولية، ومن ذلك استخدامها وبيعها ونقلها وتخزينها وتوزيعها واستيرادها وتصديرها، وضبط المخالفات المنصـوص عليهـا في النظام منفردة، أو بالاشـتراك مـع الجهات ذات العلاقة عنـد الحاجة، وتصل عقوبات المخالفات إلى غرامات مالية وإلغاء التصاريح وقطع عقود الإمداد لمدة تصل إلى (3) سنوات.

النفط بين حالة عدم اليقين على الاقتصاد الكلي وديناميكيات العرض والطلب

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

أثر ارتفاع مخزونات النفط الخام لدى أكبر اقتصادات العالم، مع بطء معنويات الطلب على الوقود لدى أكبر مستورد للنفط في العالم، على انخفاض الأسعار في الأسبوع الفائت، ما يضع بؤرة التركيز في افتتاح تداولات اليوم الاثنين على توقعات تحسن بينات نمو الطلب التي اظهرتها تقارير الأسبوع الماضي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط، أوبك ووكالة الطاقة، بينما يرى المستثمرون ان المخاطر تبقى في الاتجاه الصعودي.

بدأت أسعار النفط بداية مشاة إلى حد ما حتى عام 2023. وبينما تراجعت وتدفقت قليلاً، إلا أنها ثابتة تقريبًا حتى الآن هذا العام، عند حوالي 80 دولارًا للبرميل. هذا بعيد عن الذروة التي حدثت في العام الماضي في الأرقام الثلاثة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا.

يمكن أن تظل أسعار النفط الخام غير فاعلة على المدى القريب بسبب استمرار حالة عدم اليقين على مستوى الاقتصاد الكلي وبعض ديناميكيات العرض والطلب. ومع ذلك، يبدو أن النفط على وشك الانتعاش في وقت لاحق من هذا العام. هذا يعني أن الوقت الحالي قد يكون هو الوقت المثالي لشراء مخزونات النفط حيث اتبعت العديد من أسعار النفط انخفاضًا في الأشهر الأخيرة.

تعرضت أسعار النفط لضغوط خلال الأشهر القليلة الماضية بسبب المخاوف من أن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي. هذا يمكن أن يستنزف الطلب على النفط. وفي الوقت نفسه، أضافت بيانات المخزون الأخيرة وزناً أكبر لأسعار النفط. كشفت أحدث مجموعة بيانات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية عن ارتفاع مذهل بمقدار 16 مليون برميل في أرقام مخزونات النفط الأسبوعية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تعديل التوازن.

وقد فجر ذلك توقعات المحللين السابقة بزيادة مستويات مخزون النفط الأمريكي بمقدار 600 ألف برميل. كما أنه يمثل الأسبوع الثامن على التوالي من ارتفاع مخزونات النفط، مما يعني أن هناك عرضًا أكثر من الطلب.

هناك المزيد من الإمدادات في الطريق. تخطط إدارة بايدن لبيع 26 مليون برميل إضافي من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي. يأتي هذا الإصدار بعد مبيعات قياسية بلغت 180 مليون برميل العام الماضي للمساعدة في مكافحة ارتفاع أسعار النفط بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. هذا البيع غير مرتبط بإصدار مكافحة التضخم. كان الكونجرس قد أصدر تفويضًا سابقًا بهذا البيع. في حين كان بإمكان الولايات المتحدة إلغائها، كان ذلك يتطلب إجراءً من الكونجرس.

ومن المرجح أن تحافظ هذه المحفزات المتعلقة بالإمدادات على الضغط على أسعار النفط في المدى القريب. ومع ذلك، قد تتسبب عوامل أخرى في حدوث تأرجح كبير في سوق النفط خلال الأشهر المقبلة.

على صعيد العرض، خفضت روسيا مؤخرًا إنتاجها بمقدار 500 ألف برميل يوميًا بسبب تأثير العقوبات. بالإضافة إلى ذلك، تخطط الولايات المتحدة لإعادة ملء احتياطي البترول الاستراتيجي في النهاية. في غضون ذلك، توشك الولايات المتحدة على دخول موسم القيادة الصيفي، الأمر الذي من شأنه أن يحفز الطلب. علاوة على ذلك، عادت الاقتصادات الآسيوية إلى طبيعتها بعد سنوات من الإغلاق المرتبط بالوباء.

وعلى الرغم من مخاوف الاقتصاد الكلي، تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن ينمو الطلب على النفط إلى مستوى قياسي يبلغ 101.9 مليون برميل يوميًا هذا العام. ومع ذلك، بالنظر إلى مستويات الإنتاج الحالية، سيبدأ الطلب في تجاوز العرض في النصف الثاني من العام. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية عجزًا قدره 1.4 مليون برميل يوميًا في الربع الثالث و1.9 مليون برميل يوميًا في الربع الرابع. ومن شأن هذا النقص المتوقع بين الإمدادات والطلب أن يدفع أسعار النفط للارتفاع.

فيما ألقى التراجع الأخير في أسعار النفط بثقله على أسهم العديد من شركات النفط الكبرى، ومن بين أبرز الأسهم الخاسرة أوكسيدنتال بتروليوم، والتي انخفضت بأكثر من 15٪ عن ذروتها. وتعتبر أوكسيدنتال

هي شركة مفضلة للمستثمر المعروف وارن بافيت، وتمتلك شركته، بيركشاير هاثاواي، أكثر من 20٪ من أسهم شركة أوكسيدنتال بتروليوم القائمة، وهذا يجعلها واحدة من أكبر ممتلكات بافيت.

قد تستفيد شركة أوكسيدنتال من ارتفاع أسعار النفط، وهذا سيمكن الشركة من توليد المزيد من التدفق النقدي الحر بعد التركيز على استخدام النقد الفائض لسداد الديون وتخطط لإعادة المزيد من الأموال إلى المساهمين في عام 2023 من خلال توزيعات الأرباح وإعادة الشراء.

في غضون ذلك، تراجعت أسهم ديفون للطاقة، وبايونير للموارد الطبيعية بأكثر من 20٪ عن ذروتها. تعرض كلاهما لضغوط بسبب تأثير انخفاض أسعار النفط على توزيعات الأرباح. وتدفع الشركتين توزيعات أرباح ثابتة وأرباح متغيرة بناءً على التدفق النقدي الحر ربع السنوي.

وأعلنت ديفون مؤخرًا عن انخفاض توزيعات الأرباح للمرة الثانية على التوالي بعد أن انخفض التدفق النقدي الحر مرة أخرى في الربع الرابع. ومع ذلك، قد تشهد هذه المدفوعات انتعاشًا هذا العام إذا انتعشت أسعار النفط. وبالمثل، انخفضت المدفوعات المتغيرة لشركة بايونير جنبًا إلى جنب مع أسعار النفط. ويمكنها أيضًا أن تدفع قدرًا كبيرًا من الأرباح عند ارتفاع أسعار النفط هذا العام.

لكن، تراجعت أسعار النفط عن ذروتها، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى مخاوف الاقتصاد الكلي. في حين أن هذا الثقل قد يظل مستمراً على أسعار النفط في المدى القريب. بينما يبدو أن النفط الخام يستعد للارتداد بشكل حاد في وقت لاحق من هذا العام حينما يبدأ الطلب يفوق الإمدادات في النصف الثاني. ومن شأن ارتفاع أسعار النفط الخام أن يمكّن شركات النفط من توليد المزيد من التدفق النقدي الحر، مما يمنحها المزيد من الأموال للعودة إلى المساهمين. يمكن أن يساعد ذلك في رفع أسعار أسهمهم.

في وقت، نخفض العدد الإجمالي لمنصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة بمقدار 1 هذا الأسبوع، وفقًا لبيانات جديدة من شركة بيكر هيوز نُشرت يوم الجمعة. وانخفض إجمالي عدد الحفارات إلى 760 هذا الأسبوع - 115 منصة أعلى من عدد الحفارات هذه المرة في عام 2022 و315 منصة أقل من عدد الحفارات في بداية عام 2019، قبل انتشار الوباء.

وانخفضت الحفارات النفطية في الولايات المتحدة بمقدار 2 هذا الأسبوع، إلى 607 بعد زيادة بمقدار 10 في الأسبوع السابق. وزادت حفارات الغاز بمقدار 1، لتصل إلى 151. فيما بقيت الحفارات المتنوعة على حالها عند 2.

ظل إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة على حاله عند 12.3 مليون برميل يوميًا في الأسبوع المنتهي في 10 فبراير، وفقًا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية. وزادت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة 700 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

في نفس المنحى، يتعين على بعض منتجي الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الذين لم يتحوطوا إنتاجهم هذا العام أن يبيعوا غازهم بأسعار أقل من سعر التعادل. وعند أقل من 2.50 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، تراجعت أسعار الغاز الطبيعي بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال الأشهر الستة الماضية مع عدم وجود احتمال فوري للانعكاس والعرض على وشك أن يتقلص.

وحذرت تقارير من أن انخفاض سعر الغاز من أكثر من 9 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في أغسطس من العام الماضي إلى 2.405 دولار عند إغلاق التداول الجمعة، سيؤثر على أرباح الشركات في الربع الأول وتوقعاتها. كما سيؤثر على خطط الحفر الخاصة بهم لأن معظمهم لم يتحوطوا الناتج المستقبلي.

وغالبًا ما يكون التحوط شائعًا لدى شركات النفط والغاز كوسيلة لتأمين سعر معين للإمداد المستقبلي. ومع ذلك، فإنه في بعض الأحيان يفقد مصلحته بسبب خطر فقدان أسعار أعلى، وقد يكون هذا ما حدث مع الغاز الأمريكي. في سبتمبر الماضي، تم التحوط بنسبة 36 في المائة فقط من إنتاج الغاز في الولايات المتحدة لعام 2023، ويمكن تفسير انخفاض شهية التحوط بسهولة وبالرجوع لنفس الشهر كانت أوروبا لا تزال تحشو نفسها بنشاط بالغاز الطبيعي المسال الأمريكي تحسبا لشتاء بارد منتظم وتقريبا لا يوجد خط أنابيب روسي للغاز، لكن الشتاء كان دافئًا، وظلت المخازن المليئة بالغاز الأميركي الباهظ ممتلئة نوعًا ما. ومن المرجح أن يظلوا على هذا النحو لفترة من الوقت.

مثل المنتجين الأمريكيين، لم يتحوط العديد من مشتري الغاز الأوروبيين من خلال توقيع عقود آجلة مع مشترين آخرين. نتيجة لذلك، فقدوا المليارات من الفرق في سعر الغاز الذي ملأوا به كهوف التخزين والسعر الذي يتم تداول الغاز به حاليًا في السوق الفورية.

ويتوقع معظم المحللين أن تظل أسعار الغاز منخفضة هذا العام، وهناك الكثير من الإمدادات القادمة من الولايات المتحدة، لكن منتجي الغاز الطبيعي المسال الآخرين لا يقفون مكتوفي الأيدي أيضًا. لكن، بعد أقل من عام على الذعر من نقص الغاز في أوروبا، يبدو أن هناك تخمة والمنتجون الأمريكيون يستجيبون.

منتجو الغاز الطبيعي المسال الأميركيون ينافسون بثلاثة مشروعات جديدة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

من المحتمل أن تجد ثلاثة مصانع مقترحة على الأقل لتصدير الغاز الطبيعي المسال بالولايات المتحدة عددًا كافيًا من العملاء لتلقي الموافقات المالية هذا العام، وهي تطورات من شأنها أن تجعل البلاد أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم منذ سنوات.

بعد ندرة موافقات المشاريع في العقد الماضي، حصل المطورون على عشرات العقود طويلة الأجل لتمويل مصانع جديدة للغاز الطبيعي المسال بمليارات الدولارات، فيما تسارعت وتيرة الموافقات مع ابتعاد أوروبا عن الغاز الروسي منذ غزو موسكو لأوكرانيا.

ويأمل حوالي عشرة مطورين في اتخاذ قرارات الاستثمار النهائية هذا العام. وتم تأخير العديد من هذه المشاريع عدة مرات، لكن المحللين قالوا إن ثلاثة على الأقل ضمنت عددًا كافيًا من العملاء للمضي قدمًا قريبًا.

ولطالما كانت الولايات المتحدة مستوردًا للغاز الطبيعي المسال، لكن اكتشافات الغاز الطبيعي وإنتاجه من ثورة الصخر الزيتي قلبت البلاد إلى مصدر للغاز الطبيعي المسال في عام 2016. وبلغت صادرات الغاز الطبيعي المسال الأميركية 10.6 مليار قدم مكعب يوميًا في عام 2022، مما جعل البلاد ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال بعد أستراليا.

من بين المشاريع الأفضل للمضي قدمًا مصنع بورت آرثر التابع لشركة سيمبرا للطاقة في تكساس، و مصنع تشارلزفي لويزيان، وريو غراندي التابعة لشركة نيكست ديكيد كورب في تكساس، ويقول المحللون إن لديهم كل أو معظم اتفاقيات مبيعات الغاز الطبيعي المسال طويلة الأجل اللازمة لإقناع البنوك بأن

البنوك بأن المشاريع جاهزة لتمويل الديون.

وقالت سيمبرا في يناير إنها باعت كل السعة اللازمة لدفع المرحلة الأولى من بورت آرثر. ومن بين المشترين البولندية بولسكي كونسيرن وشركة إنتاج النفط الأميركية كونوكو فيليبس وشركة آر دبليو إي الألمانية.

وقعت نيكست ديكيد صفقات لنحو 64 ٪ من المرحلة الأولى من ريو غراندي وقد تدفعها قريبًا إلى حوالي 87 ٪، وفقًا للمحللين في بنك مورغان ستانلي. يشمل عملاء ريو غراندي إكسون موبيل وشل وجالب إنيرجيا البرتغالية وإيتوشو كورب اليابانية. وقال مورجان ستانلي إن نيكست ديكيد يمكن أن تؤمن الضوء الأخضر المالي في النصف الثاني من هذا العام.

يستغرق بناء هذه المصانع العملاقة ما يقارب الأربع سنوات، لذلك من غير المرجح أن يصل الغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق قبل عام 2027. لكن أحجام إنتاجها ستسمح للولايات المتحدة بالبقاء متقدمًا على إنتاج أستراليا وقطر.

تمتلك الولايات المتحدة بالفعل القدرة على إنتاج أكبر قدر من الغاز الطبيعي المسال في العالم وكانت ستصبح أكبر مصدر لولا إغلاق مصنع فريبورت للغاز الطبيعي المسال في تكساس بعد حريق في يونيو 2022.

وقال محللون في شركة استشارات الطاقة تودور بيكرينغ هولت آند كو في مذكرة «الولايات المتحدة لا تزال تتربع على قمة ترتيب إضافات إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية حتى عام 2030، تليها قطر وموزمبيق وكندا».

ويجب أن تصدر الولايات المتحدة حوالي 11.8 مليار قدم مكعب في اليوم هذا العام و12.6 مليار قدم مكعب في اليوم التالي، حسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية. فيما يمكن لمصانع التصدير الأميركية السبعة العاملة بالفعل، بما في ذلك فريبورت للغاز الطبيعي المسال، تحويل حوالي 13.8 مليار قدم مكعب من الغاز إلى غاز طبيعي مسال كل يوم.

ومن المتوقع افتتاح عديد مصانع الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة، وتشمل المشروع المشترك بين قطر إنرجي وإكسون في جولدن باس في تكساس في أواخر عام 2024، والمرحلة الأولى من شركة فينتشر جلوبال للغاز الطبيعي المسال في لويزيانا في 2024 - 2026، وتوسعة تشينير إنرجي في مصنع كوربوس كريستي في ولاية تكساس في أواخر عام 2024.

ولا تزال أسواق الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة تغرق، حيث يستمر العرض المرتفع والطلب المحدود في فصل الشتاء والانقطاع المستمر لمحطة تصدير فريبورت للغاز الطبيعي المسال في الضغط على الأسعار في جميع أنحاء البلاد، كان آخر سحب للتخزين أقل من نصف المتوسط التاريخي لمدة خمس سنوات، مما يسلط الضوء على زيادة العرض المستمرة في الولايات المتحدة.

وكانت ألمانيا قد تلقت شحنتها الأولى من الغاز الطبيعي المسال الأميركي والتي وصفها مسؤولون ألمان بأنها تمثل نعمة لأمن الطاقة الإقليمي، جاءت الشحنة بعد أسابيع قليلة من افتتاح أول منشأة لإعادة تحويل الغاز المسال إلى حالته الغازية الطبيعية في فيلهلمسهافن بألمانيا والتي استقبلت سفينة إمداد الغاز الطبيعي المسال التي ابحرت من لويزيانا في 19 ديسمبر وهي تحمل ما يكفي من الغاز لتلبية متطلبات متوسط 50,000 منزل ألماني لمدة عام كامل.

وقال نيك دين هولاندر، كبير المسؤولين التجاريين في شركة شركة الطاقة الألمانية يونيبر: «إن استخدام الغاز الطبيعي المسال كمصدر موثوق للطاقة أمر بالغ الأهمية لأمن الإمدادات لألمانيا وأوروبا ونحن ملتزمون بالمساهمة بدورنا من خلال جلب المزيد من الغاز الطبيعي المسال إلى السوق الأوروبية وخاصة ألمانيا.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة فينشر جلوبال، مايك سابيل: «بصفتنا شركاء استراتيجيين، نتطلع إلى توفير أمن طويل الأجل لإمدادات الطاقة لحلفائنا من خلال استمرار تقديم الغاز الطبيعي المسال الأميركي النظيف والموثوق». في وقت، تراجعت صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا عبر خطوط الأنابيب إلى أدنى مستوياتها في عام 2022 منذ انهيار الاتحاد السوفيتي مع خفض أكبر زبائنها الواردات بسبب الصراع في أوكرانيا وتضرر خط أنابيب رئيسي بسبب انفجارات غامضة.

ونقلت وكالة تاس الروسية للأنباء عن نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك قوله إن روسيا ستخفض إنتاج وصادرات الغاز الطبيعي في 2023 بسبب إغلاق البنية التحتية للتصدير.

وزراء الطاقة والاستثمار والإعلام يسردون قصة نجاح «2030»

الرياض - فهيم الحامد

الرياض

لكي تُحكى قصتها وروايتها التي تحققت عبر 2030 من خلال صناع القرار؛ أعد المنتدى السعودي للإعلام عدة جلسات متخصصة يشارك فيها سمو الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة، وتتبعها جلسة أخرى يحضرها المهندس خالد الفالح وزير الاستثمار، ثم جلسة حوارية مع الدكتور ماجد القصبي وزير الإعلام المكلف، سيتحدث عن تحديات الإعلام الجديدة في المنتدى السعودي الإعلام الذي ينطلق اليوم بالإضافة إلى عدد من قادة الفكر الإعلامي من مختلف إنحاء العالم.

وأكد الخبراء المشاركون في المنتدى أن وسائل الإعلام الناجحة تنطلق، في توصيل خطابها وأداء رسالتها من خلال رسم استراتيجيات رصينة، تحقق غاياتها وأهدافها، وتحدد جمهورها ومتابعيها، وترصد طواقمها البشرية ووسائلها اللوجستية، وتجندها لخدمة محتويات ومضامين المادة الإعلامية؛ استلهاما لثالوث العملية الاتصالية: (المنتج - الرسالة - المستقبل) تمهيدا للوصول إلى توصيات يعول عليها في تطوير المحتوى الإعلامي، وإيجاد حلول لمشكلاته إلى جانب تكريس قيم الحياد والاستقلالية، وتطوير كفاءات ومهارات العاملين فيه، واعتماد السرعة والفورية في نقل الأحداث وتغطيتها بتجرد ومهنية عالية!.

ولذلك يميل بعض خبراء علم الاتصال إلى التأسيس لمصطلح جديد هو «الإعلام التقليدي الجديد»، باستعماله للوسائط والحوامل الرقمية، وتبنيه للتفاعلية وحضور المتلقي في العملية الاتصالية. وعندما يجتمع الخبراء والممارسون في صناعة الإعلام، سيكون عليهم قدح زناد فكرهم لمعالجة هذه التحديات جميعاً، وتبادل الأفكار والخبرات بهدف تطوير وسائل الإعلام لزيادة دورها في خدمة المجتمع عن طريق توفير محتوى رصين وذي مصداقية عالية المستوى، ولعل هذا هو ما يرسم مستقبل صناعة الإعلام في العالم.

ومع ذلك تبقى صناعة الإعلام المؤثر (إعلام المستقبل) أكبر وأعمق مما يتصور البعض، ونحن اليوم أحوج ما نكون إلى محتوى إعلامي قوي وعميق ومؤثر، يدعم قضايانا الوطنية الكبرى، ويعضد مسيرتنا التنموية، ولحمتنا الاجتماعية، بغض النظر عن الوعاء الذي يقدم فيه هذا المحتوى، فالمصداقية والمهنية والمؤسسية هي العوامل الأساسية في تطوير مستقبل الإعلام، وتحقيق فاعلية وقوة تأثير الرسالة الإعلامية.

الإعلام الجديد أو وسائل التواصل الاجتماعي أو صحافة المواطن والهواة، وغير ذلك من المصطلحات والمسميات، أصبح لها حضورها القوي وتأثيرها السحري وانتشارها الواسع، فهي سليلة اندماج التقنية مع حاجات الاستخدام البشري المعاصر لعملية الاتصال، غير أنها لا تشكل بديلا لوسائل الإعلام التقليدي، والعلاقة بينهما علاقة تكامل وتفاعل، لقد شهد العقد الأخير تطوراً سريعاً لتشكل الإعلام الجديد وكان لمواقع التواصل الاجتماعي الأثر الأكبر على تغيّر مفهوم الإعلام وشكله في هذه السنوات الأخيرة. إلى أين يتّجه الإعلام؟ وهل سيتابع تطوره بهذا الشكل أم أنه سيأخذ شكلاً مختلفاً؟ مواقع وصحف عدة حاولت استشراف شكل الإعلام المستقبلي والتطورات «البديهية» المفترضة. بينها،

بيد أن أهم مشكلة تواجه الإعلام اليوم هي مشكلة أمن المعلومات؛ في ضوء تنامي الهجمات السيبرانية على المؤسسات الإعلامية والصحف والمجلات في أنحاء المعمورة، وتحوّل بيئة المعلومات العالمية إلى ساحة معركة في الوقت الحاضر وفي المستقبل، والواقع أن أخطر التحديات جميعاً التي تواجه الإعلام تتمثل في ظلال الحرب الباردة التي أخذت تُظلل وسائل الإعلام، ولاسيما في الدول الكبرى، ومن ثم انقسام المؤسسات الإعلامية عبر التحيزات الأيديولوجية وليس المتطلبات المهنية.

3 عوامل تضغط على أسعار النفط .. زيادة المخزونات وإطلاق الاحتياطيات وتوترات أسواق الأسهم

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار تقلبات أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري، بعد تسجيل خسائر أسبوعية حادة في ختام الأسبوع الماضي، وسط مخاوف من عودة الفيدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة بشكل حاد لمكافحة التضخم في البلاد، ما يعزز توقعات الركود الاقتصادي وبالتالي ينال من الطلب على النفط الخام.

ولفت المحللون إلى تباطؤ نشاط التصنيع الأمريكي، ما أدى إلى ركود الطلب على الديزل ونواتج التقطير المتوسطة الأخرى في الولايات المتحدة، لكن البيانات الاقتصادية الأخرى أظهرت مرونة الاقتصاد وسوق العمل، ما يشير إلى أن الاحتياطي الفيدرالي قد يكون أكثر تشددا مع رفع أسعار الفائدة لتهدئة التضخم، مرجحين بأن يحد التباطؤ الاقتصادي المتوقع من الزيادات على الطلب على النفط في الولايات المتحدة.

ويتطلع المستهلكون إلى مزيد من الإمدادات النفطية من الشركات الأمريكية، التي ما زالت تتمسك بمستوى انضباط استثماري عال، حيث يخطط قطاع كبير من هذه الشركات لتطوير الأصول الخاصة بها على مدار العامين أو الثلاثة أعوام المقبلة، دون زيادة مستويات نشاطها الحالية مع الالتزام بالحفاظ على انضباط رأس المال وتعظيم توليد التدفق النقدي الحر.

وذكروا أنه في ضوء الحظر الأوروبي والغربي على صادرات النفط الخام الروسي وفرض سقف سعري من جانب مجموعة السبع تسارع الأسواق الأوروبية إلى زيادة الاعتماد على صادرات النفط الخام الأمريكي، التي زادت بنسبة 39 في المائة إلى 1.48 مليون برميل في اليوم في العام الماضي.

وفى هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش إيه» الدولية لخدمات الطاقة إن

التقلبات السعرية هي السمة الأرجح للسوق خلال الأسبوع الجاري، بعد خسائر حادة في نهاية الأسبوع الماضي على أثر توقعات بعودة الفيدرالي الأمريكي لزيادة أسعار الفائدة بوتيرة سريعة لمكافحة التضخم، علاوة على بيانات اقتصادية ضعيفة وزيادة المخزونات النفطية الأمريكية.

ولفت إلى أن التقارير الدولية ترجح أن ترتفع تدفقات خام غرب تكساس الوسيط إلى أوروبا على ناقلات النفط العملاقة في الأعوام المقبلة وذلك كنتيجة واضحة ومباشرة لتغير التدفقات التجارية النفطية التي نتجت عن الحرب الروسية - الأوكرانية، لافتا إلى أن بيانات تتبع التجارة النفطية الدولية تشير إلى ارتفاع مستوى الشحن إلى مستوى 4.3 مليون دولار في ختام الأسبوع الماضي.

من جانبه، يرى، دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية، أن كثيرا من أوجه عدم اليقين تحيط بالاقتصاد العالمي، خاصة سوق النفط الخام وهو ما يترجم إلى تسارع وتيرة التذبذبات السعرية، موضحا أنه مع تنفيذ حظر الخام الروسي في 5 كانون الأول (ديسمبر) الماضي أصبحت أوروبا أكثر اعتمادا على شحنات النفط الخام الأمريكية.

ولفت إلى أن ضغوط الركود في الولايات المتحدة أدت إلى انخفاض نسبي في الطلب المحلي على النفط الخام، ما قاد إلى زيادة تعزيز الصادرات عبر المحيط الأطلسي، مع تسارع استهداف الوصول للمشترين الأوروبيين وسط هوامش تكرير قوية في شمال غرب أوروبا، حيث يعد الخام الأمريكي جنبا إلى جنب مع إمدادات الشرق الأوسط خيارا أكثر ملاءمة وأقل تكلفة لمصافي التكرير الأوروبية.

وأوضح بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة، أن أسعار النفط الخام تستمر في التقلبات وسط تطلعات للخروج من الخسائر الأسبوعية المتلاحقة التي حدثت بسبب عدة عوامل، أبرزها الزيادة الكبيرة غير المتوقعة في المخزونات التجارية الأمريكية وإطلاق جديد محتمل لاحتياطيات النفط الاستراتيجية وتوترات أسواق الأسهم.

وتقول أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدرشيب» الدولية إن أسعار النفط الخام تعرضت لضغوط هبوطية واسعة، بعد أن أعلنت وزارة الطاقة الأمريكية بيعا جديدا للنفط من احتياطيات النفط الاستراتيجية الأمريكية، ما فاجأ كثيرين في السوق الذين توقعوا سابقا أن تبدأ الحكومة في إعادة

شراء النفط الخام، الذي كانت تبيعه خلال العام الماضي.

وأشارت إلى أن المخزونات الحالية للنفط في احتياطي البترول الاستراتيجي سجلت أدنى مستوى لها منذ 40 عاما، بينما توقعت وكالة الطاقة الدولية، أن تشهد آسيا أكبر نمو في الاستهلاك في العام الجاري، كما نوهت إلى أنه من السابق لأوانه إجراء تقييم لأي تأثير يمكن أن يحدثه الزلزال في تركيا وسورية على أسواق النفط، حيث يتخوف كثيرون من تضرر البنية التحتية للإنتاج والنقل والتكرير، ما يؤدي إلى أن قطاع طويل الأجل للمواد الأولية والمنتجات المكررة.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، تراجعت أسعار النفط عند تسوية تعاملات الجمعة، مسجلة خسائر أسبوعية حادة وسط مخاوف من مستقبل السياسة النقدية لدى الاحتياطي الفيدرالي. وعند التسوية تراجعت العقود الآجلة لخام برنت بنحو 2.5 في المائة، إلى 83 دولارا للبرميل، مسجلة خسائر أسبوعية 3.9 في المائة.

كما انخفضت العقود الآجلة للخام الأمريكي بنسبة 2.7 في المائة، مسجلة 76.34 دولار للبرميل، ليتكبد الخام خسائر أسبوعية بنحو 4.2 في المائة، وأفاد عدد من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي هذا الأسبوع بأن البنك كان عليه رفع الفائدة بوتيرة أكبر في الشهر الجاري، كما دعم بعضهم زيادة الفائدة 50 نقطة في الاجتماع المقبل.

من جانب آخر.. انخفض العدد الإجمالي لمنصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة بمقدار 1 هذا الأسبوع حيث تراجع إجمالي عدد الحفارات إلى 760 هذا الأسبوع - 115 منصة أعلى من عدد الحفارات هذه المرة في 2022 و315 منصة أقل من عدد الحفارات في بداية 2019 قبل انتشار الوباء.

وأشار تقرير «بيكر هيوز» الأمريكي الأسبوعي عن أنشطة الحفر إلى انخفاض الحفارات النفطية في الولايات المتحدة بمقدار 2 هذا الأسبوع إلى 607 بعد زيادة بمقدار عشرة في الأسبوع السابق، كما زادت حفارات الغاز بمقدار 1 لتصل إلى 151 في حين بقيت الحفارات المتنوعة على حالها عند 2 وظل عدد الحفارات في حوض بيرميان وإيجل فورد كما هو.

ولفت إلى بقاء إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة على حاله عند 12.3 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 10 شباط (فبراير) وذلك وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية حيث زادت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة 700 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

وكالة الطاقة تحذر الأوروبيين من الاسترخاء .. نقص الإمدادات وارد خلال الشتاء

الاقتصادية

حذر فاتح بيرول رئيس وكالة الطاقة الدولية من نقص محتمل في الطاقة خلال الشتاء المقبل، مع وصول كمية قليلة نسبيا من الغاز الطبيعي المسال الجديد إلى السوق، وتوقع ارتفاع استهلاك الصين هذا العام.

وقال بيرول في تصريحات على هامش مؤتمر ميونيخ للأمن، «إن الحكومات الأوروبية اتخذت كثيرا من القرارات الصائبة خلال العام الماضي لضمان إمدادات الطاقة مثل بناء مزيد من محطات الغاز الطبيعي المسال لتحل محل تدفقات الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب».

لكنه أضاف أن «الحظ حالف الحكومات الأوروبية أيضا، إذ أضعف الشتاء المعتدل الطلب كما أدى التباطؤ الاقتصادي في الصين إلى أول انخفاض في استهلاكها منذ 40 عاما»، وفقا لـ«رويترز» أمس.

وتابع بيرول «بالنسبة إلى هذا الشتاء يحق لنا أن نقول إننا تجاوزنا الصعب، وإذا لم تكن هناك مفاجآت في اللحظة الأخيرة فسنتجاوز الأمر، ربما مع بعض الكدمات هنا وهناك». وأضاف «لكن السؤال.. ماذا سيحدث الشتاء المقبل؟»، وقال «إنه من المتوقع إنتاج 23 مليار متر مكعب إضافية من الغاز الطبيعي المسال هذا العام، ومع أي زيادة ولو طفيفة في الناتج الاقتصادي مع تخفيف قيود الجائحة، فمن المرجح أن تبتلع الصين 80 في المائة من الغاز الإضافي».

وأضاف «على الرغم من أن لدينا ما يكفي من محطات استيراد الغاز الطبيعي المسال فقد لا يكون هناك ما يكفي من الغاز للاستيراد، وبالتالي لن يكون الأمر سهلا بالنسبة إلى أوروبا خلال الشتاء المقبل»، مشيرا إلى أن هذا الأمر سيدفع الأسعار إلى الارتفاع مرة أخرى على الأرجح.

وتابع «ليس من الصواب الاسترخاء والاحتفال الآن، حتى مع وجود مساع متجددة لتطوير حقول غاز جديدة فإن تشغيلها لن يكون قبل أعوام».

وأوضح أن الأسر والشركات تحتاج إلى مواصلة الجهود لتقليل استخدام الغاز وهناك حاجة إلى التوسع على نحو أسرع في إنتاج الطاقة المتجددة.

من جانبه، قال كلاوس مولر رئيس الوكالة الألمانية للشبكات المعنية بتنظيم أسواق الغاز والكهرباء في مقابلة مع محطة «دويتشلاند فونك» أمس، «إنه لا يمكنه استبعاد احتمال حدوث نقص في الغاز في الشتاء المقبل، خاصة أن ألمانيا ستضطر الآن إلى ملء مستودعات التخزين بدون الإمدادات الروسية التي كانت تتدفق عبر خطوط الأنابيب». وأضاف «يمكننا تدبر الأمر، لكن سيتعين علينا بذل جهد كبير حقا.. إنه سيكون من الجيد عدم ترك مستويات التخزين تتقلص كثيرا دون مستوى 71.52 في المائة الحالي». وفي المقابلة، حذر بيرول الدول التي قررت التخلص التدريجي من الطاقة النووية، لإعادة النظر فيما إذا كان هذا هو أفضل وقت لتنفيذ ذلك، قائلا «إن التمديد المؤقت لآخر محطات الطاقة النووية في ألمانيا إلى أبريل على سبيل المثال كان خطوة في الاتجاه الصحيح»، وأضاف «نحتاج إلى جميع مصادر الطاقة لمساعدتنا خلال الشتاء المقبل».

«اتحاد منتجي النفط والغاز» يتطلع للعمل مع «أوبك» لضمان أمن الطاقة العالمي

القاهرة: صبري ناجح

الشرق الأوسط

أصبح أمن الطاقة القضية الأبرز للاقتصاد العالمي منذ نحو 3 سنوات وحتى يومنا هذا، ذلك في الوقت الذي يلقي فيه العالم باللوم على الأسعار المرتفعة للنفط والغاز، ويتهم القطاع بالتسبب في ارتفاع معدلات التضخم لمستويات قياسية، الأمر الذي يتطلب أسعار فائدة عالية لكبح التضخم، وهو ما يسحب الاقتصاد العالمي نحو الركود.

وفي الوقت الذي دافعت فيه حكومات الدول المنتجة للنفط عن رؤيتها من خلال منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وحلفائها في «أوبك بلس»، وحذرت من نقص الإمدادات وتداعيات التحول السريع نحو الطاقة المتجددة، أبدى الاتحاد الدولي لمنتجي النفط والغاز، الذي يمثل الشركات الخاصة والعامة العاملة في القطاع حول العالم، موافقته مع الرؤية العامة لمنظمة «أوبك».

وقالت إيمان هيل رئيسة الاتحاد الدولي لمنتجي النفط والغاز، إن أعضاء الاتحاد يتطلعون للعمل مع «أوبك»، في كافة المجالات خلال الفترة المقبلة، والتي قد تشهد اضطرابات في الإمدادات وتذبذبات في الأسعار؛ نتيجة نقص الاستثمارات.

أوضحت هيل في حوار مع «الشرق الأوسط» خلال وجودها في القاهرة، أنه «سيكون من الجيد أن يكون بيننا تعاون مع (أوبك) من أجل المستقبل بشكل عام وأمن الطاقة بشكل خاص... لدينا قواسم مشتركة بالفعل... ونتطلع للعمل معا».

يوفر أعضاء الاتحاد الدولي لمنتجي النفط والغاز، وأبرزهم «أرامكو» السعودية و«أدنوك» الإماراتية و«غاز

البصرة» العراقي، و«إيني» الإيطالية، و«بي بي» البريطانية، و«إكسون موبيل» الأميركية، و«توتال» الفرنسية، نحو 40 في المائة من الطلب العالمي على النفط والغاز. ولا تنفصل جهود الشركات العاملة في القطاع، التي يمثلها الاتحاد عن سعي منظمة «أوبك» وحلفائها الدائم للحفاظ على استقرار السوق، خصوصاً خلال الفترات التي شهدت اضطرابات في الطلب بعد تفشي وباء «كوفيد - 19». ومع عودة الطلب مرة أخرى لنفس معدلاته، نبهت «أوبك» من نقص الاستثمارات الذي لازم القطاع فترة تفشي «كورونا»، والتسريع نحو تحول الطاقة، مما نتج عنه نقص في المخزونات العالمية، وبناء عليه قررت خفض الإنتاج بنحو مليوني برميل يومياً منذ أكتوبر (تشرين الأول) 2022 وحتى نهاية العام الجاري، مع مراعاة أي تغيرات في السوق.

أمن الطاقة والتحول الطاقي

في هذا الصدد، ركزت هيل على قضية أمن الطاقة العالمي في حديثها الذي امتد على مدار ساعة كاملة في أحد فنادق القاهرة، وقالت: «يعتقد الكثيرون أن قضية أمن الطاقة تهدد إجراءات التحول نحو الطاقة المتجددة... لا ينبغي ذلك، يجب أن يكون هناك نهج شامل، في المدى القريب يجب أن تكون أولويتنا هي الحصول على مزيد من الطاقة للسوق قبل التخطيط لخطواتنا التالية؛ لضمان أمن الطاقة على المدى القريب أولا، وعندما تستعيد السوق توازنها، يجب على صانعي السياسات اتخاذ القرارات بناء على العرض والطلب، مع وضع نسبة الانبعاثات الكربونية في الاعتبار».

ورفضت الربط بين الحد من الانبعاثات والابتعاد تماماً عن الوقود الأحفوري، قائلة: «يجب التركيز على الحد من الانبعاثات بدلاً من الابتعاد الآيديولوجي عن الوقود الأحفوري. سيسمح لنا ذلك بالاستفادة من موارد النفط والغاز لضمان أمن الطاقة العالمي، فمثلاً الغاز يلبي الطلب على الطاقة، وهو ينتج انبعاثات كربونية أقل».

أضافت هيل أن انتقال الطاقة سيظل قضية حاسمة بالنسبة للقطاع والصناعة في المستقبل المنظور، «ومع ذلك، يجب أن تكون الطريقة التي نتعامل بها مع هذا الموضوع المهم مستدامة ومعقولة»، مشيرة إلى أنه «لفترة طويلة جداً، تم التعبير عن تحول الطاقة على أنه الابتعاد عن الوقود الأحفوري، والذي تم تضخيمه من خلال الضغط على صناع السياسات من قبل نشطاء المناخ». وهذا قد يجعلنا عالقين عند نقطة

محددة من عملية تحول الطاقة، وهذا «لا نريده... لذلك يجب أن يكون التركيز على تقليل الانبعاثات».

أكدت هيل هنا أنه «يجب أن نتبنى نهجاً شاملاً من خلال التكنولوجيا الحديثة، بل وتطويعها لتقليل الانبعاثات. فلا يزال تطوير مصادر الطاقة المتجددة أمراً بالغ الأهمية لانتقال الطاقة، ومع ذلك يجب أن يتم ذلك بطريقة تسمح لجميع الحلول التي لديها القدرة على تقليل الانبعاثات أن تلعب دوراً نشطاً».

الحرب الروسية الأوكرانية

سلط الصراع الروسي الأوكراني الضوء على أهمية أمن الطاقة للعالم أجمع، ولفت الانتباه إلى أزمة كبيرة جنباً إلى جنب مع عمليات إزالة الكربون وتحول الطاقة، قالت إيمان هيل هنا: «نحن جميعاً معنيون بصناعة النفط والغاز لدفع عملية إزالة الكربون وتحول الطاقة، ولكن لا يمكن أن يكون ذلك على حساب أمن الطاقة».

أضافت «على سبيل المثال، إذا نظرنا إلى أوروبا، فقد أوضحت الحرب الروسية أنه لا يمكنك الاعتماد بشكل مفرط على الإمداد من بلد واحد أو منطقة واحدة، مثل أوروبا التي اعتمدت بشكل مفرط على روسيا في إمدادات الطاقة».

وأشارت إلى الأصوات التي تنادي بأن نحتفظ بالوقود الأحفوري داخل الأرض، وقالت: «لا يمكن أن يدور الحديث حول الاحتفاظ بالوقود الأحفوري في الأرض، لأننا إذا لم نتمكن من تلبية الطلب على الطاقة، فسوف تنطفئ الأضواء وتعاني الدول النامية من فقر الطاقة وتتوقف المصانع... يجب أن يدور الحديث حول ما تفعله هذه الصناعة لتسريع العمل على إزالة الكربون، لذلك ننظر إلى عمليات تقليل الحرق الروتيني للوقود لخفض الانبعاثات، وهو أمر يتطلب الاستثمار في البنية التحتية. نحن ننظر إلى كفاءة الطاقة، وكيف نجعل مصانعنا ومنصاتنا تعمل بكفاءة من خلال التكنولوجيا المتطورة».

وترى رئيسة الاتحاد الدولي لمنتجي النفط والغاز، أن مستقبل انتقال الطاقة يحتاج إلى التركيز على: توفير

الطاقة من خلال كفاءة استخدام الطاقة والاستخدام الأمثل للموارد. بالإضافة إلى «تحويل الوقود إلى بدائل أنظف، مثل استبدال الفحم بواسطة الغاز». فقد وفر الانتقال من الفحم إلى الغاز نحو 500 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون، أي ما يعادل وضع 200 مليون مركبة كهربائية إضافية تعمل بالكهرباء الخالية من الكربون على الطريق منذ عام 2010، وأيضاً التقاط الكربون، ليس فقط أثناء استخراج مصادر الطاقة، ولكن أيضاً من القطاع الصناعي، «نحن بحاجة إلى التركيز على طاقة موثوقة وبأسعار معقولة ومستدامة».

الطاقة في الشرق الأوسط

ترى هيل أن هناك فرصة كبيرة لدول الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لسد الفجوة في الطلب على الطاقة، وسط سياسة تنويع الإمدادات بعيداً عن الغاز والنفط الروسي، التي تتبعها الدول الأوروبية، وبعض الدول الأخرى، خوفاً من العقوبات.

وقالت: «ستكون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منطقة مهيمنة من حيث الإنتاج لعقود قادمة»؛ نظرا لأن المنطقة تتمتع بإمكانيات كبيرة سواء في الطاقة التقليدية أو الطاقة المتجددة.

أضافت «تستكشف شركات النفط والغاز في الشرق الأوسط بدائل مستدامة لأساليب توليد الطاقة الحالية، وتنويع أصولها، وزيادة التمويل لتطوير التكنولوجيا المتجددة، على سبيل المثال: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية والطاقة المائية والطاقة الحيوية».

وأشارت هنا إلى مبادرة «الشرق الأوسط الأخضر»، التي أطلقها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، نوفمبر (تشرين الثاني) 2022، والتي تشكل أول تحالف إقليمي من نوعه يهدف لتقليل الانبعاثات الكربونية في المنطقة بأكثر من 60 في المائة، وتسعى إلى توفير فرص اقتصادية ضخمة في المنطقة. فضلا عن زراعة 50 مليار شجرة في جميع أنحاء دول المنطقة، واستعادة مساحة تعادل 200 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة. بهدف المساعدة في خفض مستويات الكربون العالمية بنسبة 2.5 في المائة، كما أشارت إلى المشاريع الحالية في أبوظبي، التي تحيد ما يصل إلى 5 ملايين طن سنوياً من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

واختتمت إيمان هيل رئيسة الاتحاد الدولي لمنتجي النفط والغاز، الذي يقع مقره الرئيسي في لندن، حديثها مع «الشرق الأوسط»، بقولها: «نتطلع لزيادة عدد أعضاء الاتحاد البالغ عددهم نحو 90 شركة خاصة وعامة، بنسبة 5 في المائة سنويا»، مشيرة إلى أن هناك مناقشات تدور حاليا مع شركات مصرية للانضمام إلى الاتحاد، أبرزها «إيجاس» و«إنبي».

عبدالحسين ميرزا.. أمضى عمره بين النفط والكهرباء والماء

د. عبدالله المدني

عكاظ

المعروف أن البحرين سجلت اسمها في صفحات التاريخ كأول بلد في منطقة الخليج العربي يكتشف فيها النفط، وذلك سنة 1932، بالتزامن مع انهيار أسواق اللؤلؤ الذي كان عماد الاقتصاد الخليجي ومصدر رزق الجل الأعظم من سكان المنطقة. ففي الثاني من يونيو 1932 تم بمنطقة «جبل دخان» اكتشاف أول بئر ينتج النفط بكميات تجارية في البحرين وعموم دول الخليج العربية، فكان ذلك إيذاناً بدخول الشركات النفطية الأوروبية والأمريكية في سباق محموم للتنقيب عن النفط في بقية دول المنطقة.

نتحدث عن هذا الحدث، الذي غير وجه المنطقة بأسرها ولاسيما بعد اكتشاف النفط في الكويت في فبراير 1938، وفي السعودية في مارس 1938، وفي قطر في ديسمبر 1939، لارتباط اسم من سنتناول سيرته بصناعة النفط في البحرين. فهو أحد رجالاتها ممن صعدوا سلالمها الوظيفية باقتدار، من متدرب فمبتعث فموظف فرئيس إلى أن حمل حقيبتها الوزارية بعد مسيرة عصامية فذة تخللتها الصعاب والتحديات والتقلبات التي لم تحبطه قط أو تهز عزيمته.

حديثنا هو عن الدكتور عبدالحسين علي ميرزا، الشخصية الطيبة البشوشة المتواضعة الخلوقة، والتكنوقراطي الذي يمتلك خبرة تمتد لأكثر من نصف قرن في قطاعات النفط والغاز والماء والكهرباء والطاقة المستدامة، راكمها من خلال توليه العديد من المناصب القيادية العليا. ونستند في حديثنا عنه إلى مؤلف ضخم من 750 صفحة، أصدره في أواخر عام 2022 تحت عنوان «مسيرتي في سبيل الوطن»، يحكي فيه بالتفصيل عن تجربته الغزيرة في الحياة والدراسة والعمل.

استنشق «عبدالحسين علي ميرزا حسين علي» أوكسجين الحياة في الثاني من أغسطس 1944 بفريج المشبر، أحد فرجان المنامة الكبيرة، الذي أنجب العديد من رجالات البحرين المتميزين في مختلف الحقول.

وكان ميلاده على يد القابلة والممرضة البحرينية الأولى المؤهلة أكاديمياً «فاطمة علي الزياني» (1918 ـ 1982)، داخل بيت والده القريب من مقر الشرطة والأمن المعروف بـ«القلعة».

جده هو رجل الدين الورع «حسين علي»، الذي تزوج من سيدة تنتسب إلى آل البيت تدعى معصومة، والذي اكتسب لقب ميرزا جرياً على عادة متبعة عند معتنقي المذهب الجعفري، مضمونها أنه إذا تزوج شخص من عامة الناس بفتاة تنتمي إلى السلالة النبوية الشريفة، فإن لقب ميرزا يضاف إلى اسمه، بل يسبقه أحياناً وقد يغلب عليه. أما والده فهو الشرطي علي ميرزا (1905 ـ 1985)، الذي اقترن بالسيدة مريم علي شاكر، وأنجبا 12 من البنين والبنات، كان ترتيبه بينهم هو الثالث بعد أخويه عبدالعزيز وخليل، وقبل كل من فيصل ورباب ومحمد علي وليلى وعصمت وعادل ويوسف وسوسن ونجاة.

يقول الوزير ميرزا، إن والده، الذي ترقي وظيفياً في سلك الأمن حتى صار ضابطاً برتبة عميد، ومرافقاً أقدم لعظمة حاكم البحرين وتوابعها الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة رحمه الله، اختار له اسم خالد، ولكن صادفت ولادته ذكرى ميلاد الإمام الحسين رضي الله عنه، فاقترحت جدته لأمه اسم «عبدالحسين» بديلاً. كما أخبرنا أن والده كان حريصاً على إدخال البهجة على أبنائه فكان يأخذهم إلى «سينما القصيبي»، وإلى «فندق البحرين» لتناول العشاء، ويشاركهم مشاهدة برامج تلفزيون أرامكو من الظهران.

نشأ صاحبنا وترعرع وسط أسرته المتوسطة الحال، وفي بيت طغى عليه التسامح الديني والمذهبي والانضباط الشديد المستمد من عمل والده في الشرطة. وحينما جاء وقت التحاقه بالتعليم، أرسل إلى المدرسة الغربية الابتدائية (كانت تعرف سابقاً بالمدرسة الجعفرية وتسمى حالياً مدرسة أبي بكر الصديق). وفي هذه المدرسة، التي كان يذهب إليها مع إخوته الذكور مشياً لقربها من منزلهم، أمضى 6 سنوات من التعليم على يد مدرسين صارمين، كان خلالها متفوقاً في دروسه، مواظباً على الحضور، ومحبوباً من قبل زملائه، ولاسيما المتعثرين منهم، لأنه كان يساعدهم في تجاوز عثراتهم الدراسية.

في عام 1955 تخرج من مدرسته الابتدائية، فقرر - أسوة بمعظم رفاقه - أن يلتحق بثانوية المنامة التجارية بمنطقة القضيبية التي انتقلت إليها عائلته للسكن. وفي هذه المدرسة، التي زامل فيها بعضاً ممن تسنموا لاحقاً مناصب رفيعة في الدولة (مثل الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء وعلي

صالح الصالح رئيس مجلس الشورى ووزير التجارة الأسبق المرحوم حبيب أحمد قاسم وعبدالله المدني وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الأسبق)، بدأ الرجل رحلة دراسية مختلفة درس خلالها مواد متعلقة بالتخصص التجاري، كالمحاسبة ومسك الدفاتر والرياضيات المالية والآلة الكاتبة وغيرها من المواد التي تفوق فيها وأجادها، لكن شغفه الأكبر كان باللغة الإنجليزية التي فتحت أمامه آفاقاً جديدة، خصوصاً مع تشجيع مدرسه البريطاني «مستر هايدلي» له، وتردده على مكتبة المجلس الثقافي البريطاني لاستعارة الكتب والروايات الإنجليزية، ما جعله في ذلك السن المبكرة ملماً بأسرار هذه اللغة العالمية قراءة وكتابة ومخاطبة كما العربية. إلى جانب الإنجليزية استهوته مادة الرسم وما ينطوي عليه من دقة وتخيل وإبداع، وهو ما ساعده لاحقاً على أن يكون مبدعاً ودقيقاً في كل عمل يوكل إليه.

تخرج من الثانوية التجارية عام 1959، وكان ترتيبه الأول على 32 طالباً، بسبب اجتهاده وتركيزه على الدراسة والقراءة والاطلاع دون إضاعة وقته في اللعب وممارسة الهوايات المتنوعة كبقية أقرانه. ولعل من آيات شعوره بالمسؤولية وإصراره على التميز والتفوق أنه خلال سنوات التحاقه بالمسار التجاري في المرحلة الثانوية، كان بالتزامن ملتحقاً بالمسار الأدبي في الفترة المسائية، فتخرج وهو يحمل ما يسمى اليوم في الجامعات «التخصص المزدوج». غير أن ما لم يحسب الرجل حسابه، هو أن الحكومة لم تكن تخصص منحاً للدراسة الجامعية لخريجي الثانوية التجارية، فيما كان هو طامحاً لإكمال تعليمه الجامعي في الخارج، خصوصاً في ظل عدم وجود جامعات في البحرين آنذاك.

وهنا لجأ ميرزا إلى والده طالباً المساعدة، لكن الأخير طلب منه أن يدخل سوق العمل لفترة يتمكن خلالها من توفير المال واكتساب بعض خبرات الحياة قبل أن يرحل إلى الخارج للدراسة. وهكذا التحق في عام 1960 بوظيفة كاتب في المحكمة الصغرى الثالثة مسؤولاً عن إعداد محاضر الجلسات وجداولها، وهي وظيفة قال عنها في كتابه، إنها أشعرته بأهميته رغم صغر سنه، وعلمته فضيلة تقديم العون للمحتاج، وعرفته على مشاكل الناس وقضاياهم وحوادثهم.

لكن الرجل، طوال فترة عمله في المحكمة، لم ينسَ حلم الدراسة الجامعية فكان يراسل مختلف الجامعات التي تدرس باللغة الإنجليزية أملاً في الحصول على منحة ما، إلى أن أثمرت مراسلاته عن حصوله على منحة من جامعة البنجاب الباكستانية لدراسة الاقتصاد. كانت فرحته عظيمة، ودون أن يفكر قبل المنحة

خصوصاً مع عدم وجود خيار آخر، ناهيك عن رخص تكاليف المعيشة في بلد كباكستان، وبالتالي عدم تحميل أسرته أعباء فوق طاقتها. وبالفعل سافر إلى باكستان في عام 1961، وعاش هناك دارساً لمدة عام، عانى خلالها من صعوبات التأقلم والغربة الموحشة وقلة النظافة. وفي صيف عام 1962 عاد إلى البحرين ليقضي إجازته الصيفية بين أهله، لكنه قرر أن يستغلها في أي عمل كي يوفر مالاً يساعده على تدبير أموره المعيشية في سنته الجامعية الثانية. وقتها كانت شركة بابكو هي ملجأ الباحثين عن العمل الصيفي المؤقت واكتساب المهارات والتدريب، خصوصاً أولئك المتمكنين من الإنجليزية.

وتشاء الأقدار أن يلفت ميرزا، خلال عمله الصيفي في بابكو، أنظار مدير مدرسة التدريب «فيفيان مكنايت»، الذي علم بحصوله على شهادة GCE المؤهلة للالتحاق بالجامعات البريطانية، وحصوله على المركز الأول في صفه بجامعة البنجاب، وفي الثانوية التجارية، فاقترح عليه الالتحاق ببابكو مع وعد بابتعاثه إلى بريطانيا للدراسة، وهو ما رد عليه ميرزا بالموافقة الفورية دون تفكير أو تردد قبل أن تدعم أسرته خياره هذا، كونه يحقق له حلماً لطالما راوده.

وهكذا بدأ الرجل عمله مع بابكو بوظيفة متدرب في قسم كان يعد وقتها بمثابة بنك الشركة هو «قسم الخزينة»، فبدا سعيداً وفخوراً لكونه صار مؤتمناً على خزينة شركة النفط، أكبر شركة في البحرين تضخ الأموال في مفاصل الدولة لانتعاش الحياة والأعمال. ومن الخزينة انتقل للعمل مشرفاً على قسم الحسابات في المرفأ البحري للشركة في سترة، ثم تم نقله إلى قسم التدقيق وجرد الأصول، الذي كان من مهامه فيه تسلق خزانات النفط الخام والوحدات العالية في المصفاة وغير ذلك من المهام الشاقة التي ساعدته في صقل مهاراته وعلمته الصبر والتعود على الأعمال الجادة المهيئة لتولي المناصب القيادية لاحقاً.

وأثناء هذه الفترة عمل جاهداً على إنهاء كل مقررات بابكو الدراسية والتدريبية الصعبة، فحالفه النجاح وتمكن من اجتياز كل المعوقات ليتم ابتعاثه إلى بريطانيا في عام 1965 مع نفر من زملائه، وقد صار أكثر نضجاً وأقوى مراساً وأوسع تجربة.

السفر إلى بريطانيا وأوروبا

ولأن السفر إلى بريطانيا وأوروبا آنذاك كان مقتصراً على شريحة معينة من المقتدرين، ولأن وسائل الاتصال والإعلام لم تكن كما اليوم، فقد بدأ ميرزا ورفاقه رحلتهم في بريطانيا بتلقي دروس رتبتها لهم بابكو في الإتيكيت وثقافة المعيشة والأكل والتبضع والتصرف والتنقل في قطارات الأنفاق حماية لهم مما يسمى بالصدمة الحضارية، وكي يكونوا خير سفراء للبحرين وللشركة المبتعثة.

وخلال السنوات الخمس، التي قضاها في لندن كطالب مبتعث، تنقل في السكن بين أكثر من فندق وشقة ومنطقة، وكان يتلقى مع زملائه دعماً ورعاية من المسؤولين في مكاتب شركة كالتكس النفطية بلندن، ما جعلهم يركزون جل اهتمامهم على الهدف الذي جاؤوا من أجله وهو الحصول على شهادة المحاسبة الإدارية، لكن ذلك لم يمنعهم من اكتساب خبرات ومعارف أخرى من خلال حضور جلسات مجلس العموم ودراسة مادة الدستور البريطاني والسياحة في الدول القريبة مثل ألمانيا وفرنسا والدانمارك، ناهيك عن الاستمتاع بمباهج لندن التراثية والموسيقية والمسرحية.

عاد إلى البحرين سنة 1971 ليلتحق مجدداً بشركة بابكو، ويتنقل في دوائرها ولاسيما تلك المتعلقة بالحسابات والمشتريات والرواتب والاستثمارات، فاكتسب من ذلك فائدة عملية عظيمة تكاملت مع ما تعلمه نظرياً في بريطانيا. وتصادفت عودته إلى بلاده مع حصول البحرين على سيادتها الكاملة، وهو ما أغرى بعض زملائه بترك العمل في بابكو من أجل العمل في الوزارات الحكومية الناشئة طمعاً في مناصب رسمية أقل جهداً.

يقول ميرزا، الذي كان يتقاضى وقتها راتباً شهرياً يصل إلى 150 ديناراً، إنه هو الآخر تلقى عروضاً سخية للعمل في المصارف والجمارك وغيرها، لكنه لم يُلقِ لها بالاً، وفضل أن يبقى في بابكو من باب الولاء لها كونها دربته وعلمته وابتعثته. والحقيقة أن بابكو ردت له الجميل من خلال إرساله في دورات تدريبية ودراسية متقدمة إلى نيويورك وجامعة هاواي الأمريكية، ومنحه ترقيات وظيفية متتالية إلى أن صار مع منتصف السبعينات مساعداً للمدير العام للشؤون المالية والقانونية وهو في الثانية والثلاثين.

عاصر منعطفات صناعة النفط في البحرين

عاصر ميرزا العديد من المنعطفات الحادة في تاريخ صناعة النفط في البحرين، ومنها حريق مصفاة الشركة عام 1972، وحظر تصدير النفط إلى الدول المساندة لإسرائيل في 1973، والمفاوضات بين حكومة البحرين وشركة كالتكس المالكة لبابكو من أجل استملاك الأولى لبابكو وبحرنتها، وهو ما تمّ إنجازه عام 1997 وكان صاحبنا شاهداً عليها ومشاركاً فيها.

تولى صاحبنا بعد ذلك العديد من المناصب القيادية، فمن مدير عام الشؤون المالية والإدارية لبابكو إلى نائب رئيسها التنفيذي وعضو هيئتها التنفيذية فإلى رئيسها التنفيذي، وصولاً إلى تعيينه عضواً بمجلس الشورى عام 2000 فرئيساً لمجلس المناقصات في 2003 فوزير دولة لشؤون مجلس الوزراء في 2005 فوزير دولة لشؤون النفط والغاز ورئيساً للهيئة الوطنية للنفط والغاز، فوزيراً لشؤون النفط والغاز في 2006 فوزيراً للطاقة مسؤولاً عن النفط والغاز والكهرباء والماء في 2011 فوزير دولة لشؤون الكهرباء والماء في 2012، فوزيراً للطاقة مجدداً في 2014، فوزيراً لشؤون الكهرباء والماء في 2016، فرئيساً لهيئة الطاقة المتجددة في 2019، فرئيساً للجنة تطوير التعليم المهني في 2020. وفي يناير 2022 تقاعد عن العمل، لكن في الشهر التالي صدر قرار من سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة بصفته رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنفط والغاز الطبيعي بتعيين ميرزا مستشاراً لمجلس إدارة الشركة القابضة ولسموه.

مناصب كبيرة وأدوار مهمة

وقد تسنى للرجل بحكم المناصب المذكورة أن يقود وفد البحرين إلى العديد من المؤتمرات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالنفط والطاقة والطاقة المستدامة، وأن يرافق مليكه المفدى في معظم زيارات جلالته الرسمية إلى الدول الشقيقة والصديقة، وأن يشارك في بعض القمم الخليجية.

والجدير بالذكر أن ميرزا لعب، بحكم مناصبه، دوراً كبيراً في تأمين وصول الكهرباء والماء إلى السكان أثناء فترة القلاقل التي شهدتها البحرين عام 2011، كما لعب في عام 1971، بحكم تخصصه الأكاديمي، دوراً مؤثراً في تأسيس «جمعية المحاسبين البحرينية»، التي تعد من أقدم الجمعيات المهنية في منطقة الخليج. إلى ذلك يحسب له أنه هندس وأعد كافة أوراق وملفات وبيانات اتفاقية سبتمبر 2015، لتشييد خط أنبوب النفط الجديد الرابط بين السعودية والبحرين، الذي تمّ تدشينه عام 2018.

وأخيراً، لا بد من الإشارة إلى أنه قرر سنة 1998، وهو على رأس عمله الوزاري، أن ينجز أطروحته لنيل درجة الدكتوراه، فأنجزها ونال درجتها من جامعة ميدلسكس Middlesex البريطانية سنة 2003، في موضوع «إدارة التغيير»، بعد تردده لسنوات على لندن خلال إجازاته للاجتماع بالمشرف على رسالته ومناقشته فيها.

37.2 ٪ زيادة في إنتاج الغاز الطبيعي

الدمام : زينة علي

الوطن

زاد انتاج الغاز الطبيعي بالمملكة خلال 10 سنوات، بنسبة ٪37.2، بعد أن بلغت كمية إنتاج الغاز الطبيعي بالمملكة، 126 مليون طن مكافئ نفط، بعد أن كانت كمية الإنتاج في 2011 تبلغ حوالي 91.8 مليون طن مكافئ.

وأظهرت قراءة «الوطن» لأحدث بيانات إنتاج الغاز الطبيعي، زيادة في الاحتياطي من الغاز الطبيعي بنسبة ٪14.3 منذ 2011، وبمتوسط نمو سنوي، يصل إلى ٪1.4، حيث لا تزال نسب استخراج الغاز الطبيعي بالمملكة أقل من ٪2 من حجم الاحتياطي.

إنتاج الغاز بالمملكة

وبلغ متوسط النمو السنوي لإنتاج الغاز بالمملكة منذ 2011، حوالي ٪3.7 سنويا، حيث ارتفعت كمية الإنتاج طوال العشر سنوات الماضية بشكل متفاوت، وارتفعت في 2012 بنسبة ٪8.8، وفي 2013 ارتفعت بنسبة ٪2.7، لتواصل الارتفاع في 2014 بنسبة ٪2.6، ومثلها في 2015، قبل أن ترتفع في 2016 بنسبة ٪5، وتواصل الارتفاع في 2017 بنسبة ٪2.4، وفي 2018 ارتفعت بنسبة ٪3.7، لترتفع بشكل ضئيل في 2019 و2020، وبنسبة 0.95 و٪0.7 على التوالي، قبل أن ترتفع في 2021 بنسبة ٪2.9، لتبلغ أقصى إنتاج للغاز الطبيعي بإنتاج بلغ 126 مليون طن مكافئ للنفط.

الاحتياطي من الغاز

وتزامن نمو وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي بالمملكة، مع زيادة في كمية الاحتياطي من الغاز، والذي تجاوزت كميته حتى العام الماضي 8.2 مليارات طن، مرتفعا من 7.2 مليارات طن في 2011، وبمتوسط نمو سنوي

بلغ ٪1.4، حيث ارتفعت احتياطات الغاز الطبيعي بنسبة ٪1، في عامي 2012 و2013 على التوالي، لترتفع بنسبة ٪2 في 2014، وتواصل الارتفاع بنسبة ٪1.2 في 2015، و٪0.4 في 2016 و٪1.2 في 2017، قبل أن ترتفع بنسبة ٪6.4 في 2018، لتواصل الارتفاع بنسبة ٪1.4 في 2019، و٪0.4 في 2020 و٪0.9 في 2021.

إنتاج الغاز الطبيعي بالمملكة خلال 10 سنوات «ألف طن»:

2011 = 91.800.00

2012 = 99.900.00 = ٪ 8.8

2013 = 102.600.00 = ٪ 2.7

2014 = 105.300.00 = ٪ 2.6

2015 = 108.000.00 = ٪ 2.6

2016 = 113.400.00 = ٪ 5

2017 = 116.100.00 = ٪ 2.4

2018 = 120.364.26 = ٪ 3.7

2019 = 121.500.00 = ٪ 0.9

2020 = 122.400.00 = ٪ 0.7

2021 = 126.000.00 = ٪ 2.9

خلال 10 سنوات = ٪37.2

الاحتياطي من الغاز الطبيعي خلال 10 سنوات «ألف طن»:

2011 = 7.253.114.40

2012 = 7.327.454.40 = ٪ 1

2013 = 7.400.862.00 = ٪ 1

2014 = 7.553.498.40 = ٪ 2

2015 = 7.641.925.20 = ٪ 1.2

2016 = 7.669.594.80 = ٪ 0.4

2017 = 7.759.987.20 = ٪ 1.2

2018 = 8.075.440.80 = ٪ 6.4

2019 = 8.187.832.80 = ٪ 1.4

2020 = 8.217.972.00 = ٪ 0.4

2021 = 8.292.841.20 = ٪ 0.9

خلال 10 سنوات = ٪14.3

نسبة المستخرج من الغاز الطبيعي:

2011 = ٪ 1.27

2012 = ٪ 1.36

2013 = ٪ 1.39

2014 = ٪ 1.39

2015 = ٪ 1.41

2016 = ٪ 1.48

2017 = ٪ 1.50

2018 = ٪ 1.49

2019 = ٪ 1.48

2020 = ٪ 1.49

2021 = ٪ 1.52

التفاؤل يسود توقعات الطلب على النفط عالميًا في 2023

أحمد شوقي

الطاقة

باتت توقعات الطلب على النفط في 2023 أكثر تفاؤلًا، بفضل إشارات إيجابية بشأن الاقتصاد العالمي، تقودها الصين، بعد إلغاء القيود المتعلقة بوباء كورونا.

وللمرة الأولى في 12 شهرًا، رفع صندوق النقد الدولي، في نهاية يناير/كانون الثاني 2023، تقديراته بشأن نمو الاقتصاد العالمي، متوقعًا نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.9٪ خلال العام الجاري (2023)، بزيادة 0.2٪ عن التوقعات السابقة في أكتوبر/تشرين الأول 2022.

ورفعت وكالة الطاقة الدولية ومنظمة أوبك وإدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعات الطلب على النفط في 2023، في أحدث التقارير الشهرية الصادرة عن المؤسسات الـ3 الكبرى، التي اتفقت على الدور الإيجابي للصين في دعم النمو العالمي هذا العام، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

الطلب العالمي على النفط في 2023

عزّزت وكالة الطاقة الدولية توقعات الطلب على النفط خلال العام الجاري إلى مليوني برميل يوميًا، بزيادة 100 ألف برميل يوميًا عن تقديرات يناير/كانون الثاني 2023، ليكون من المرجح أن يصل الإجمالي إلى مستوى قياسي جديد عند 101.9 مليونًا.

ومن المتوقع أن ينمو الطلب على النفط في الصين بمقدار 900 ألف برميل يوميًا خلال العام الجاري، ليصل إلى إجمالي 15.9 مليون برميل يوميًا.

وبالمثل، رفعت منظمة أوبك تقديراتها بشأن الطلب العالمي على النفط هذا العام إلى 2.32 مليون برميل يوميًا، مقابل 2.22 مليون برميل يوميًا في التوقعات السابقة.

وهذا يعني أن إجمالي الطلب على النفط قد يبلغ مستوى 101.87 مليون برميل يوميًا، مقابل 99.55 مليون برميل يوميًا العام الماضي (2022).

ويرصد الرسم البياني التالي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- توقعات أوبك لنمو الطلب على النفط في الاقتصادات الكبرى خلال 2023:

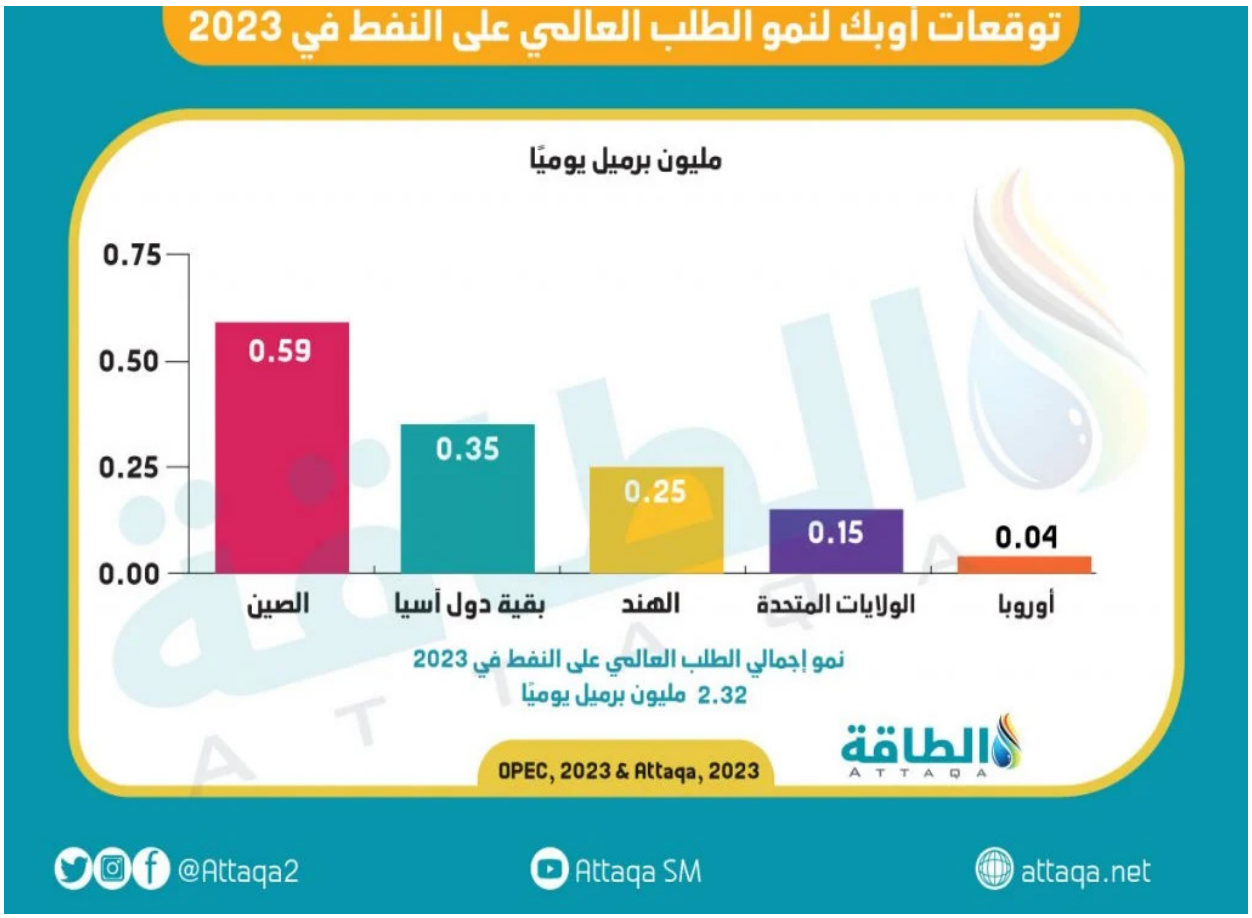

ومن جانبها، رفعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعات الطلب على النفط في 2023 إلى 1.11 مليون برميل يوميًا، مقابل التقديرات السابقة البالغة 1.05 مليون برميل يوميًا، ما يعني أن الإجمالي قد يبلغ 100.47 مليونًا.

ورغم النظرة المتفائلة، أشارت المؤسسات الـ3 الكبرى إلى أن التوقعات تخضع لحالة من عدم اليقين في ظل التحديات الاقتصادية والمخاطر الجيوسياسية المستمرة.

توقعات المعروض النفطي

على عكس الطلب، خفّضت أوبك تقديرات نمو المعروض النفطي من خارج المنظمة إلى 1.44 مليون برميل يوميًا في العام الحالي، مقابل التوقعات السابقة عند 1.54 مليون برميل يوميًا، مع انخفاض الإمدادات الروسية.

وهذا يعني أن إجمالي المعروض النفطي من خارج أوبك قد يصل إلى 67.01 مليون برميل يوميًا هذا

العام، مقابل 65.57 مليون برميل يوميًا العام المنصرم.

ويُظهر الرسم البياني التالي توقعات أوبك لتغيّر إنتاج السوائل النفطية لبعض الدول في 2023:

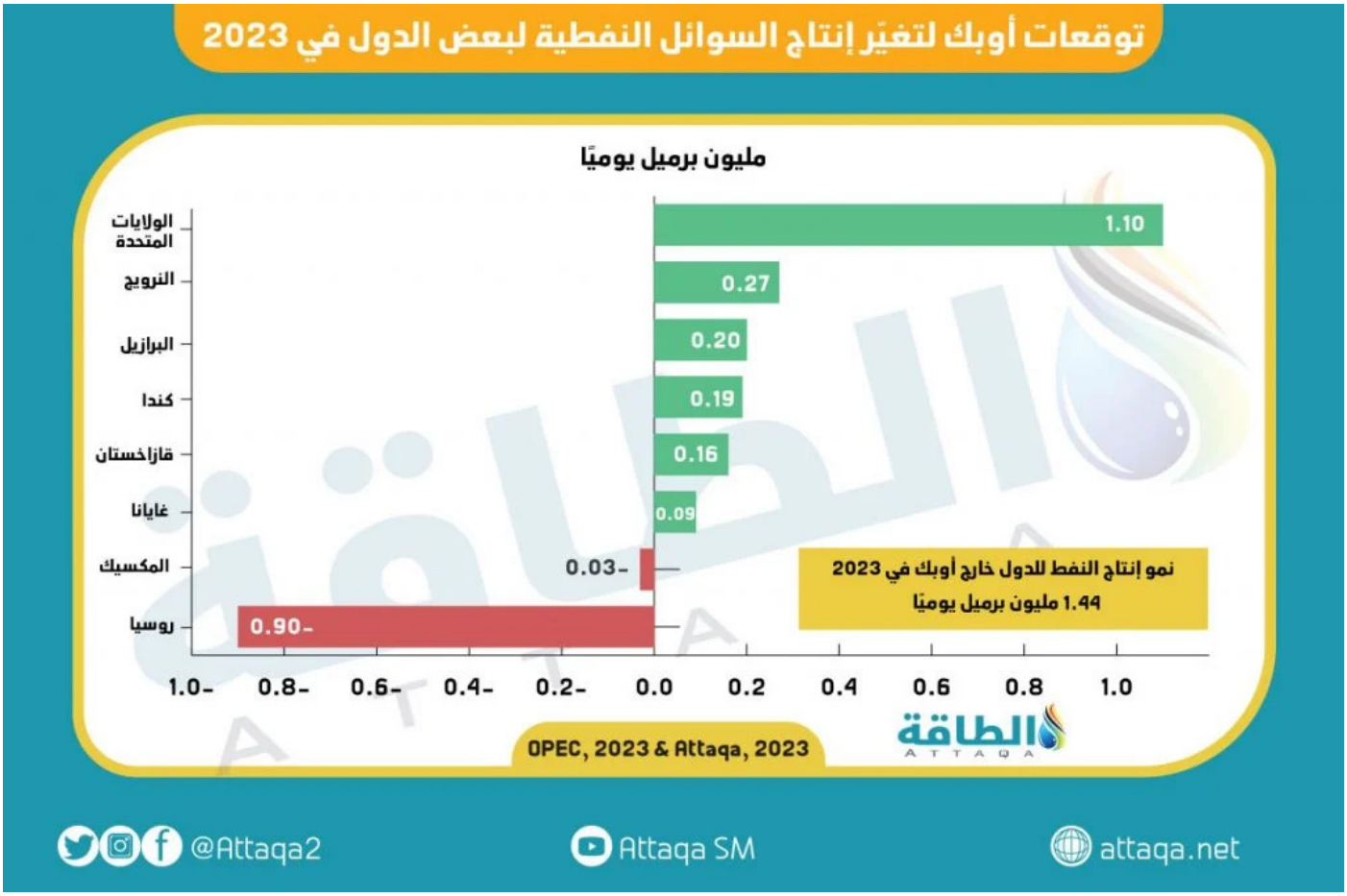

في المقابل، رفعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية تقديرات نمو المعروض النفطي من خارج أوبك إلى 1.24 مليون برميل يوميًا عام 2023، مقابل التوقعات السابقة عند 0.97 مليون برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى 67.02 مليونًا.

ومن جانبها، تتوقع وكالة الطاقة الدولية زيادة المعروض النفطي العالمي بمقدار 1.2 مليون برميل يوميًا خلال 2023، بقيادة الولايات المتحدة والبرازيل، مشيرةً إلى أن الإمدادات قد تتجاوز الطلب خلال النصف الأول من العام.

ويأتي ذلك على الرغم من توقعات هبوط الإمدادات الروسية هذا العام، خاصة بعدما قررت موسكو خفض إنتاجها بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، بدءًا من مارس/آذار المقبل.

مخزونات النفط العالمية

بحسب التقرير الشهري لمنظمة أوبك، انخفضت مخزونات النفط التجارية لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 10.9 مليون برميل على أساس شهري خلال ديسمبر/كانون الأول 2022، لتصل إلى مستوى 2.768 مليار برميل.

وجاءت مخزونات النفط العالمية أعلى بمقدار 117 مليون برميل، على أساس سنوي، لكنها أقل بنحو 95 مليون برميل، مقارنة مع متوسط السنوات الـ5 الماضية.

بينما أظهرت تقديرات وكالة الطاقة هبوط مخزونات النفط في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 18.1 مليونًا خلال الشهر الأخير من 2022، عند 2.767 مليار برميل، لتكون أقل من متوسط آخر 5 سنوات بنحو 95.7 مليونًا.

وكانت إدارة معلومات الطاقة الأميركية قد أشارت إلى أن مخزونات النفط العالمية أنهت العام الماضي عند مستوى 2.783 مليار برميل.

واردات الهند من النفط الروسي تتفوق على العراق والسعودية.. وهذا رد أميركا

أحمد محمد

الطاقة

رغم الحظر الأوروبي والقيود المفروضة مؤخرًا على الشحنات المنقولة بحرًا، قفزت واردات الهند من النفط الروسي بعد نجاح نيودلهي في الحصول على أسعار تفضيلية هي الأدنى لسعر برميل النفط من موسكو، التي تتطلع إلى تعظيم عوائدها من الخام.

وسجلت واردات نيودلهي من الخام الروسي -خلال شهر يناير/كانون الثاني الماضي- مستويات قياسية، إذ بلغت 1.4 مليون برميل يوميًا بزيادة 9.2٪ عن الشهر السابق له، وفقًا لما نقله موقع ذا إيكونوميك تايمز (The Economic Times) عن مصادر تجارية، أمس السبت 18 فبراير/شباط.

وواصلت موسكو ريادتها لقائمة مُصدّري النفط إلى الهند، يليها العراق والسعودية، بحسب البيانات التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

روسيا أكبر مُورِّد نفط إلى الهند

سجلت واردات الهند من النفط الروسي -الشهر الماضي- ما نسبته 27٪ من إجمالي واردات البلاد النفطية المقدّرة بنحو 5 ملايين برميل يوميًا، وهو معدل استيراد دفعها لتتقلّد موقع ثالث أكبر مستورد للنفط في العالم، بعد الصين والولايات المتحدة الأميركية.

وتجدُر الإشارة إلى أن واردات الهند النفطية عادةً ما تُسجل ارتفاعًا خلال شهري ديسمبر/كانون الأول ويناير/كانون الثاني من كل عام، استعدادًا لمدة إغلاق مصافي التكرير خلال الربع الأول من كل عام لأغراض الصيانة، حتى تتمكن من الوفاء بالمستهدفات الحكومية للإنتاج السنوي.

يأتي هذا بينما برزت مصافي التكرير أحد أهم عملاء واردات الهند من النفط الروسي في الآونة الأخيرة على غير المعتاد، إذ كانت التكلفة اللوجستية المرتفعة لعملية الاستيراد تشكّل عائقًا، لكنها حاليًا تسعى للاستفادة من الأسعار التفضيلية المُخفّضة التي تبيع بها روسيا نفطها لعدد من الدول الأسيوية، أبرزها الصين ونيودلهي.

وسجلت واردات الهند من خام سوكول الروسي فقط في شهر يناير/كانون الثاني الماضي مستويات قياسية هي الأعلى في تاريخها عند 100 ألف و900 برميل يوميًا، مع استئناف الإنتاج من حقل سخالين 1 بعد نقل عملياته إلى المُشغّل الروسي، بحسب المعلومات التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

ويوضح الرسم البياني أدناه -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- مُعدل استهلاك النفط في الهند خلال السنوات من 2019 حتى العام الماضي (2022):

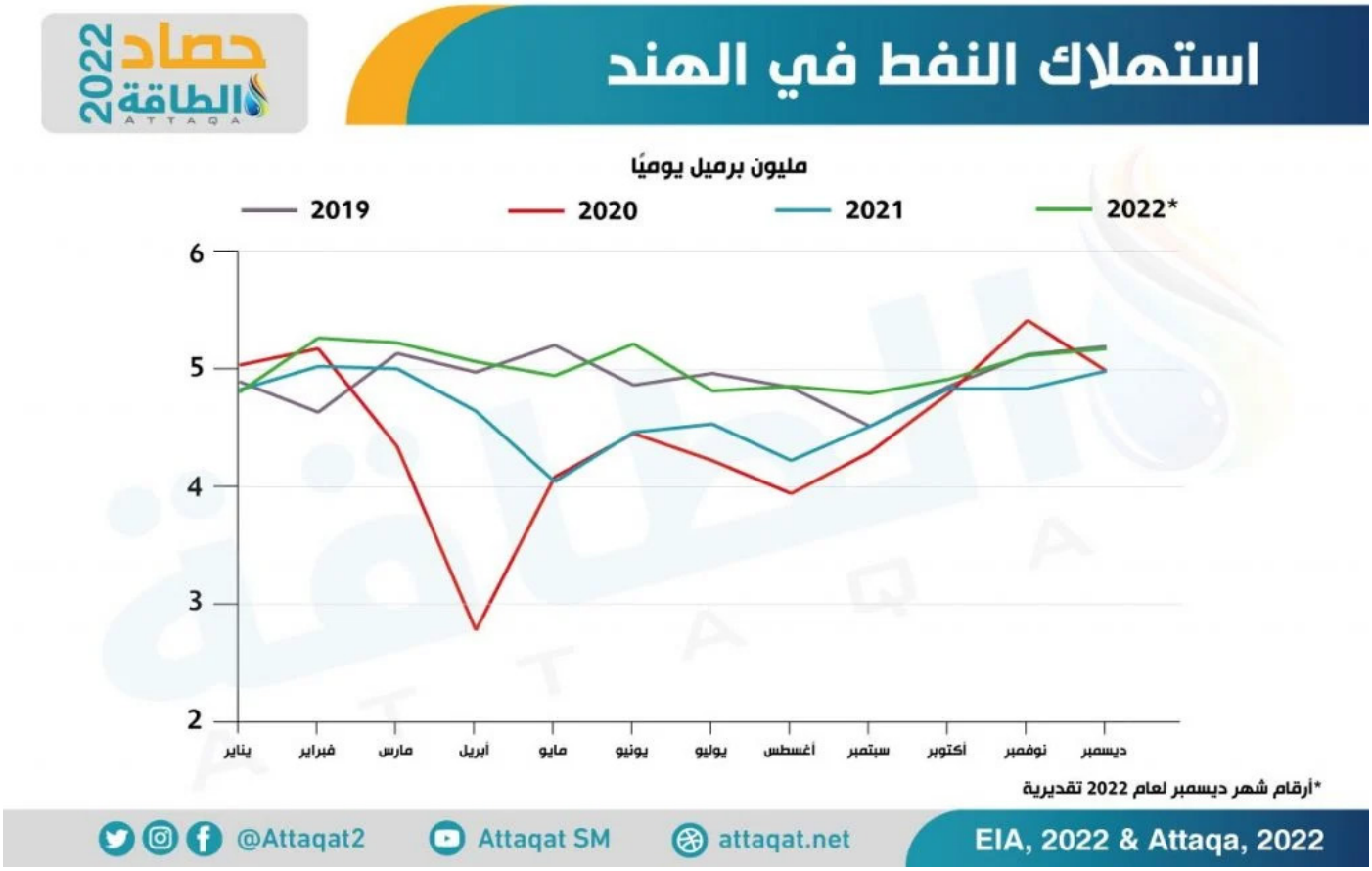

واردات من الدول الأخرى

إضافة إلى واردات الهند من النفط الروسي، تُشير البيانات إلى أن وارداتها من النفط الكندي شهدت ارتفاعًا خلال الشهر الماضي إلى 314 ألف برميل يوميًا، إذ عززت شركة «ريلاينس للصناعات» الهندية مُشترياتها المُعتمدة على تعاقدات طويلة الأجل، وبرزت أوتاوا خامس أكبر مُورِّد للهند خلال الشهر، بعد الإمارات العربية المتحدة.

كما صعدت واردات الهند من النفط العراقي الشهر الماضي إلى أعلى مستوى لها في 7 أشهر، عند 983 ألف برميل يوميًا، بزيادة ٪11 عن ديسمبر/ كانون الأول.

وأظهرت البيانات أنه خلال المدة من أبريل/نيسان 2022 إلى يناير/كانون الثاني 2023، وهي الأشهر الـ10 الأولى من العام المالي في الهند، استمر العراق في كونه أكبر مصدر للنفط إلى نيودلهي، يليه روسيا، ثم السعودية.

بينما تشير الأرقام أيضًا إلى أن ارتفاع واردات الهند من نفط موسكو أدى إلى انخفاض ما تستورده من دول الشرق الأوسط، لأدنى مستوى له على الإطلاق بنسبة تراجع ٪48، في حين هبطت كذلك واردات نيودلهي من الدول الأعضاء في منظمة البلدان المُصدّرة للنفط (أوبك) إلى أدنى مستوياتها.

أميركا تراقب المشهد

في تصريحات هي الأولى رسميًا من جانب مسؤول في الإدارة الأميركية، قال مساعد وزير الخارجية لموارد الطاقة جيفري آر بيات: «لا ترى الإدارة الأميركية تناقضًا بين علاقتها مع نيودلهي بصفتها أحد أهم الشركاء العالميين، وتزايد واردات الهند من النفط الروسي».

ورغم ذلك، أضاف بيات أن «الغزو الروسي لأوكرانيا له ثمن باهظ يدفعه العالم أجمع، بما في ذلك الهند»، بحسب ما نقله موقع ذا إيكونوميك تايمز (The Economic Times)، الجمعة 17 فبراير/شباط.

وتابع بيات، خلال زيارته إلى نيودلهي التي استمرت يومي 16 و17 فبراير/شباط الجاري، أن الهند شريك

مُهم للولايات المتحدة في قضايا تحول الطاقة، مُضيفًا أن البلدين يتطلعان معًا إلى توسيع أطر التعاون، بما في ذلك مجالات الهيدروجين الأخضر، والطاقة النووية المدنية.

وأوضح أن الخبراء الأميركيين يُقدّرون أن نيودلهي تحصل على أسعار تفضيلية، إذ تشتري الخام الروسي بقيمة أقل بـ15 دولارًا للبرميل من السعر المُحدد، وهو أحد أسباب زيادة واردات الهند من النفط الروسي.

اضطرابات أسواق الطاقة

تابع مساعد وزير الخارجية الأمريكي لموارد الطاقة جيفري آر بيات: «من خلال العمل لمصلحتها الخاصة، نجحت نيودلهي في عقد صفقة مع روسيا بعد مفاوضات صعبة للحصول على أقلّ سعر ممكن»، لافتًا إلى أن الهند تدعم سياسة مجموعة الـ20 التي تستهدف تقليل عوائد النفط الروسية.

وأشار إلى أن أميركا تتفهم أن أمن الطاقة قد تعطَّل بسبب مواقف فلاديمير بوتين، قائلًا: «علينا أن نعمل معًا لبناء نظام أكثر مرونة والتعامل مع عواقب تصرفات موسكو».

وفي هذا الصدد، قال بيات، إن الولايات المتحدة تدرك أن الهند -بصفتها مستوردًا كبيرًا للطاقة- تتأثر بشدة باضطرابات أسواق الطاقة العالمية.

وأضاف: «لقد عملت الولايات المتحدة عن كثب مع شركائها لإعداد آلية السقف السعري للنفط الروسي المنقول بحرًا؛ بهدف تقليل الموارد التي يحصل عليها بوتين لدفع ثمن الحرب الأوكرانية، ولكن مع ذلك حان الوقت للحفاظ على وجود هذا المنتج في السوق العالمية».

يأتي هذا بينما تدافع الحكومة الهندية بشدة عن تجارة النفط مع روسيا، قائلة، إنه يتعين عليها الحصول على النفط أينما وُجد بسعر أرخص.

وكانت دول مجموعة الـ7 وأستراليا ودول الاتحاد الأوروبي قد أقرّت تطبيق سقف سعري على شحنات النفط الروسي المنقول بحرًا عند 60 دولارًا للبرميل، بدءًا من 5 ديسمبر/كانون الأول الماضي.

أنس الحجي: سعر النفط الأميركي قد ينخفض إلى 30 دولارًا في هذه الحالة

أحمد بدر

الطاقة

كشف مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، عن أن النفط الأميركي قد يُباع بسعر 30 أو 40 دولارًا للبرميل، في حين بلغت أسعار النفط العالمية مؤخرًا مستوى 80 دولارًا، ولكن ذلك في حالة معينة.

وأوضح الحجي -خلال حلقة جديدة من برنامج «أنسيّات الطاقة»، بعنوان «نوعية النفط.. بين النفط الصخري والنفط الخليجي والعقوبات على روسيا»- أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن ستدرك قريبًا أن هناك مشكلة تتعلق بنوعية النفط.

وأضاف: «نتائج هذه التطورات مهمة جدًا، ولها انعكاسات كبيرة على دول الخليج وروسيا ودول أميركا اللاتينية، إذ إن الحكومة الأميركية أنهت السحب من مخزون النفط الإستراتيجي، ولا توجد كميات جديدة للسحب منه، ومن ثم فإن أي نمو اقتصادي أميركي سيؤدي إلى زيادة الطلب على النفط».

وتابع: «بما أن المصافي الأميركية تحتاج إلى النوعية المتوسطة الحامضة والثقيلة، فإن أميركا ستزيد وارداتها من النفط، ومن ثم سيكون هناك تنافس بين أوروبا والصين والولايات المتحدة على هذه النوعية من النفوط، ما سيؤدي بدوره إلى فروقات سعرية بينها، وزيادة هذه الفروقات».

النفط الأميركي والدعم الفنزويلي

قال مستشار تحرير منصة الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن هناك بعض الأدلة على أن حكومة جو بايدن تدرك الأزمة التي يمر بها النفط الأميركي حاليًا، لذلك لجأت إلى فنزويلا، وسمحت لشركة -منحتها رخصة عمل لمدة 6 أشهر- التمدد باستمرار، إذ وصلت شحنات فنزويلية إلى أميركا الآن.

وأوضح الدكتور أنس الحجي أن النفط الفنزويلي ثقيل وحامض، وهو ما تحتاج إليه المصافي الأميركية، لافتًا إلى أن موضوع التوجه إلى فنزويلا ما هو إلا تعويض عن النفط الروسي الذي كانت الولايات المتحدة تستورده.

ولفت إلى أنه بعد التطورات الأخيرة ستركز حكومة بايدن على فنزويلا بصفة أكبر، وستسمح باستثمارات إضافية لاستيراد المزيد من النفط، ومؤقتًا ستكون هناك زيادة في الواردات، التي ستأتي على الأغلب من العراق، وربما السعودية، ولكن العراق هو المرشح الأساسي.

وأضاف الحجي: «كل الزيادة في إنتاج النفط الأميركي مؤخرًا كانت مكثفات وليست نفطًا، وهو أمر سيؤدي إلى زيادة الواردات الأميركية من النفط المتوسط الحامض، وربما الأثقل الذي لا نعرفه حتى الآن هو موضوع التصدير».

وكشف عن أن الأمر أثر في التصدير، لأنه عند تكسير هذه المكثفات إلى بروفين وبيوتين وغيرهما من المنتجات، فإنها ستظهر على أنها صادرات غازات سائلة وليست صادرات نفطية، ولكن إذا تُركت كما هي ستظهر على أنها صادرات نفطية.

وأشار الحجي إلى أنه المرجح أن تعمل أميركا على تكسير هذه المكثفات، ومن ثم زيادة صادراتها من الغازات السائلة، إلا أنه أكد أن صادرات النفط الأميركي ستنخفض، ومن ثم سيرتفع الطلب على النفط، ما يؤثر عالميًا في الأسواق.

تعويض صادرات النفط الأميركي

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إنه مع انخفاض صادرات النفط الأميركي سيرتفع الطلب العالمي، موضحًا أن التعويض -خاصة بالنسبة إلى المكثفات- سيكون من إيران وماليزيا، لا سيما أن طهران تزيد إنتاجها بصفة مستمرة.

وأوضح الحجي أن هناك ضوءًا أخضر من جانب إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن فيما يخص هذه الزيادات،

إذ إنـه مـن الواضـح تمامًـا أن مخزون المكثفـات العائم قد تم التخلص منه، أو علـى الأقل تم التخلص من جـزء كبير منه، وسـيُجلب المزيد منه وتعويضه.

وأضاف: «النقطة الأخرى المتعلقة بالنوعية أن خام الأورال يُعد خليطًا ثقيلًا وحامضًا، وهو يذهب إلى أوروبا من الأسواق الآسيوية من خلال عمليات غسل النفط، إذ يذهب النفط الروسي إلى الصين التي تعمل على تكريره ثم تصديره في صورة منتجات نفطية إلى أوروبا».

ولفت إلى أن هناك أدلة على أن النفط الروسـي يصل إلى الولايات المتحدة أيضًا، خاصة في صورة ديزل، موضحًا أنه في حالة انخفاض إنتاج النفط الروسي فإن هناك أزمة تتعلق بالبديل، وهو أمر متوقع في كل الحالات.

ويوضح الرسـم البياني التالي -من إعداد منصة الطاقة المتخصصة- حجم إنتاج النفط الروسـي حتى عام 2023 الجاري:

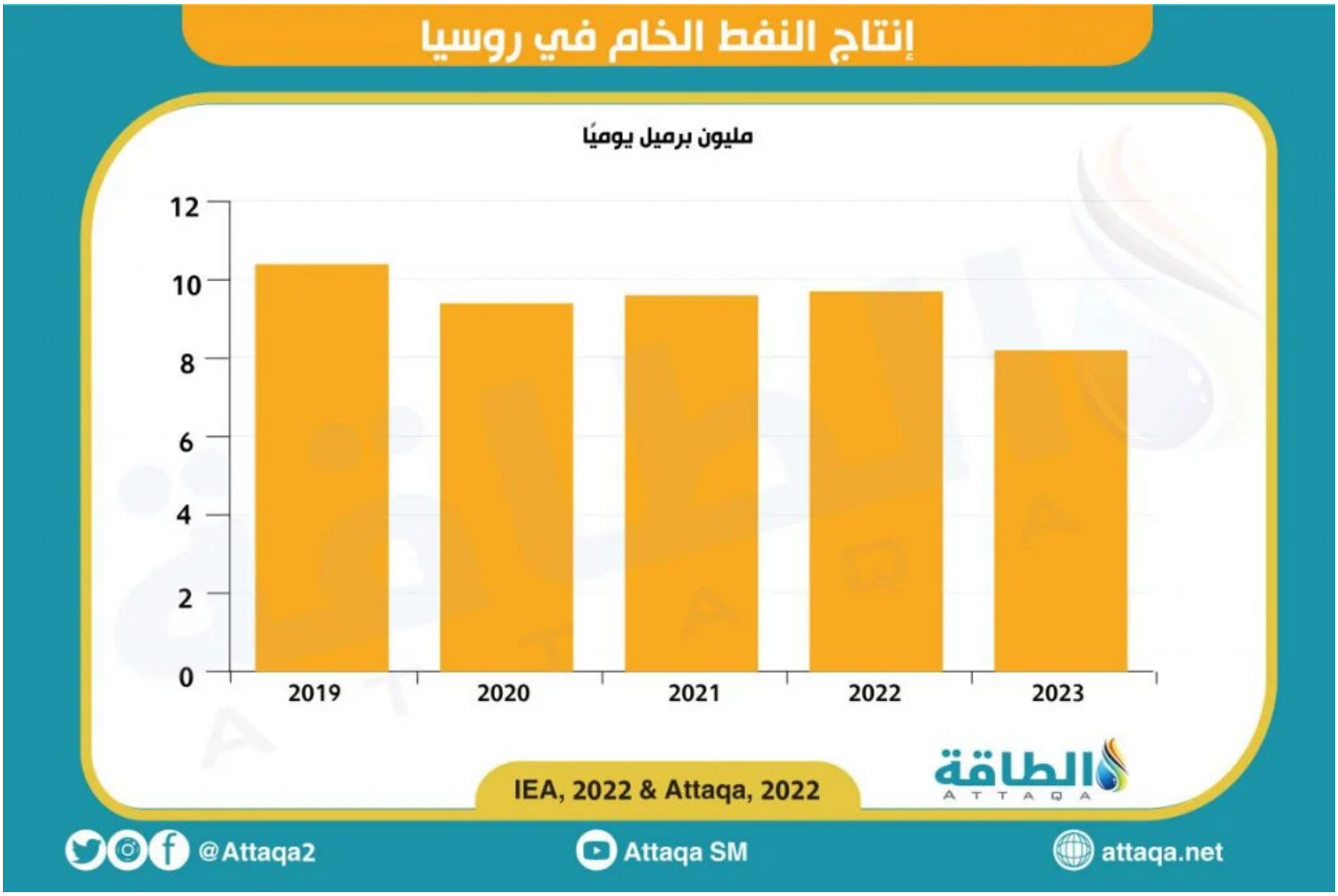

وعن أسباب تراجع إنتاج النفط الروسي، قال الحجي إنه سيكون بسبب ضعف الاستثمارات، إذ إن هناك معدلات نضوب في الآبار، وهناك حاجة مستمرة إلى تعويض هذا النضوب، فإذا توقفت الاستثمارات أو ضعفت ينخفض الإنتاج.

هل يصل النفط الأميركي إلى 40 دولاراً؟

قال مستشار تحرير منصة الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن أسعار النفط الأميركي قد تنخفض إلى 30 أو 40 دولاراً -في حين الأسعار العالمية في حدود 80 دولاراً للبرميل- حال استمرار إنتاج النفط الصخري كما كان عليه بين عامي 2015 و2018.

وأوضح الحجي أن ارتفاع الإنتاج بهذه الدرجة سيؤدي إلى مرحلة إشباع عالمية، ومن ثم لن تكون هناك سوق لهذا النفط، فإذا استمر في النمو فستكون هناك فروقات سعرية كبيرة جداً.

وتابع: «بعبارة أخرى، نفرض أن سعر النفط العالمي من خام برنت 80 دولاراً، فإذا وصلت الأمور إلى حد الإشباع بالنسبة إلى أسعار الخامات الخفيفة جداً والمكثفات، فإن النفط الأميركي قد يُباع بسعر 30 أو 40 دولاراً للبرميل، في حين السعر العالمي 80 دولاراً».

الطاقة المتجددة خلاص دول جنوب آسيا لمواجهة تقلبات أسعار الطاقة

أحمد عمار

الطاقة

تبرز مصادر الطاقة المتجددة كونها أحد الحلول الرئيسة المتاحة أمام اقتصادات دول جنوب آسيا لمواجهة صدمات تقلبات أسعار الطاقة في السوق العالمية؛ خاصة في ظل اعتمادها على الاستيراد.

وبحسب تحليل صادر حديثًا عن معهد اقتصادات الطاقة والتحليل المالي، لم تتمكن اقتصادات منطقة جنوب آسيا المتمثلة في الهند وبنغلاديش وباكستان من الهروب من مخاطر تقلبات ارتفاع أسعار النفط والغاز والفحم في السوق الدولية.

وتسببت أسعار الوقود المرتفعة في استنزاف احتياطيات العملات الأجنبية لتلك الدول، وزيادة في معدلات التضخم، بالإضافة إلى تأثيراتها السلبية في قطاعات الاقتصاد المختلفة؛ ما يوضح ضرورة تعزيز دور مصادر الطاقة المتجددة، حسب التقرير، الذي تابعته وحدة أبحاث الطاقة.

الاقتصاد يعاني مع الأسعار المشتعلة

يرى معهد اقتصادات الطاقة أن محاولات حكومات دول جنوب آسيا التصدي لآثار ارتفاع أسعار الطاقة كانت غير كافية؛ كونها من الأزمات الخارجية، ومن هنا تبرز الطاقة المتجددة بصفتها بديلًا ذا تكلفة ميسورة يحمي الاحتياطيات الأجنبية لهذه الدول.

وعلى سبيل المثال، تسببت أسعار الوقود المرتفعة في زيادة عجز الحساب الجاري للهند إلى 36.4 مليار دولار خلال الربع الثاني من العام المالي الحالي -الذي ينتهي في مارس/آذار 2023، أي بنسبة ارتفاع 100٪، مقارنة بالربع السابق له.

ورغم ارتفاع الطلب على الكهرباء في الهند وتسجيله مستوى قياسيًا في أبريل/نيسان 2022؛ فقد ألغت

اد مناقصات لاستيراد الفحم بسبب أسعاره المرتفعة، وهو ما تسبب في عجز يومي للكهرباء وصل إلى 1٪ خلال الشهر نفسه.

ودفع نقص إمدادات الطاقة بالهند إلى ارتفاع أسعار الكهرباء إلى 13.76 روبية (0.17 دولارًا) لكل وحدة مقارنة بمتوسط 3.86 روبية (0.047 دولارًا).

وفي السياق نفسه، توقّفت بنغلاديش -بسبب عدم قدرتها على تحمل التكاليف المرتفعة- عن شراء الغاز الطبيعي المسال من السوق الفورية، خلال يوليو/تموز 2022، مع تعديل أسعار النفط والغاز والكهرباء بهدف تقليل الأعباء المالية.

كما واجهت باكستان نقصًا هائلًا في الكهرباء خلال شهري مايو/أيار ويونيو/حزيران، بسبب ارتفاع أسعار الطاقة، وفقًا لمعهد اقتصادات الطاقة والتحليل المالي.

واتجهت الحكومة الباكستانية إلى تطبيق زيادة كبيرة على أسعار الكهرباء للقطاع الصناعي؛ الأمر الذي تسبّب في تعرض العديد من مصانع النسيج إلى خطر الإغلاق.

ودفعت -أيضًا- أسعار الفحم المرتفعة إلى اتجاه صناعات الأسمنت والصلب في باكستان لتعليق العمل أو الاستمرار بطاقة إنتاجية أقل.

إجراءات غير كافية

توصل التحليل إلى أن جهود دول جنوب آسيا الـ3 (الهند وباكستان وبنغلاديش) لحماية الاقتصاد من صدمات الأسعار الخارجية والحفاظ على قوته، لم تؤدِّ إلى النتائج المرجوة حتى الآن.

واستعرض مثالًا باحتياطيات العملات الأجنبية لباكستان التي تكفي واردات الشهر الواحد بالكاد؛ ما يمنعها من استيراد المزيد من الطاقة التي تحتاج إليها.

وحذر التقرير من تعرض البلاد لأزمة خلال الصيف المقبل، مشيرًا إلى أن التصنيف الائتماني المنخفض بسبب المخاطر السياسية والمصرفية يجعل تأمين عقود الغاز الطبيعي المسال متوسطة أو طويلة الأجل صعبة.

ومن المتوقع -أيضًا- أن تضطر بنغلاديش إلى اتباع سياسة تخفيف الأحمال مرة أخرى خلال شهر مارس/ آذار المقبل؛ إذ أدّى نقص الفحم مع الضغوط المالية إلى تعليق تشغيل محطة رامبال لتوليد الكهرباء، مع خطورة أن تواجه محطة كهرباء بايرا (Payra) المصير نفسه، في حالة عدم انخفاض أسعار الفحم.

وبهدف ضمان إمدادات الطاقة، تعمل الهند على زيادة إنتاج الفحم المحلي من خلال التنقيب في المزيد من المناجم، مع سعيها إلى عدم إغلاق أي محطة حرارية حتى عام 2030، مع تجديد المحطات وتطويرها لإطالة عمرها.

لماذا مصادر الطاقة المتجددة؟

على المدى القصير، من غير المتوقع استطاعة دول جنوب آسيا تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد؛ ما يؤكد أهمية التوسع في مصادر الطاقة المتجددة لحمايتها من تقلبات الأسعار، ودرء مخاطر عجز الحساب الجاري وتحسين أمن الطاقة.

وبحسب التقرير، نجحت الهند في توفير نحو 4.2 مليار دولار من تكلفة الوقود بسبب توليد الكهرباء من مصادر الطاقة الشمسية خلال النصف الأول من العام الماضي (2022).

ويشار إلى أن الهند تستهدف تركيب نحو 500 غيغاواط من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، كما وضعت خطة لإنتاج الهيدروجين الأخضر، ورصدت استثمارات لذلك بـ2.45 مليار دولار بهدف البحث والتطوير.

وبالتوازي، وضعت بنغلاديش خطة طويلة الأجل تضمنت زيادة حصة المصادر المتجددة في مزيج الطاقة

إلى 40٪ بحلول عام 2041.

كما رصدت باكستان خطة تستهدف إنشاء 9 غيغاواط من الطاقة الشمسية، تضمنت حوافز عبارة عن إعفاءات من رسوم الاستيراد والضرائب للمستثمرين في الطاقة الشمسية، بهدف جلب الأموال للاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة.

ويؤكد التحليل أن انخفاض أسعار مصادر الطاقة المتجددة من شأنه دعم خطط الطاقة النظيفة لهذه الدول، ويمكن أن يغير قواعد اللعبة لديها ويدعمها لمواجهة ارتفاع أسعار الطاقة العالمية.

وتقدر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا) أن الطاقة المتجددة قد توفّر 160 مليار دولار لدول جنوب شرق آسيا وتلبي الطلب على الكهرباء بحلول عام 2050.

شكراً